

المكتبة الثقافية

١٢٢

تطور المجتمع الدولي

الدكتور يحيى الجمل

إهداء من
إدارة الثقافة

الدار المصرية
للتأليف والترجمة

أول ديسمبر ١٩٦٤

إهداء 2006

ورثة الكيمائي/ محمد فاروق الفران
الإسكندرية

المكتبة الثقافية

١٢٢

تطور المجتمع الدولي

الدكتور يحيى الجمل

إتقان وإبداع القوم
الدار المصرية
للتأليف والترجمة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

دار الفلم

نوزيع



١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

طنطا ميدان الساعة

ت : ٢٥٩٤

مقدمة

لكى يكون هناك مجتمع ما لابد وأن يتوافر عنصران .
عنصر التعدد ... وعنصر القاعدة الرابطة .

فبغير التعدد لا يمكن أن يتصور وجود المجتمع لأن المجتمع لا يقوم على خلية واحدة أو وحدة واحدة وإنما المجتمع يفترض لقيامه عدداً من الخلايا أو الوحدات تتجمع فيتكون من اجتماعها المجتمع . ولا يكفي التعدد وحده لقيام المجتمع وإنما يجب أن تكون هناك رابطة ما — أو قاعدة ما تربط بين الوحدات المتعددة على نحو أو على آخر ليتمكن القول بوجود المجتمع فالوحدات التى لا تلتقى على شيء ولا يربط بينها شيء هى عبارة عن وحدات متناثرة لكل منها كيانه الذاتى ولا يتصور أن يتكون منها مجتمع معين .

فاذا تصورنا الحياة البدائية مثلاً على أنها كانت أفراداً لا يرتبط أحدهم بالآخر بأى رابطة فإن فكرة المجتمع لا يمكن أن توجد . وإنما توجد فكرة المجتمع حين توجد الوحدات المتعددة . ويوجد بين هذه الوحدات المتعددة نوع من الرابطة .

ومن هنا جاز أن يقال إن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع أو بالأحرى هي أول صورة من صور التجمع الإنساني أو بعبارة ثالثة هي أول وأصغر مجتمع بشري .

والمجتمع الداخلي هو مجموع من الأفراد يخضعون لسلطة واحدة ويتكون منهم جميعاً ما يسمى بالدولة .

والمجتمع الدولي يمكن أن ينظر إليه من زاويتين : زاوية تقول بأن هذا المجتمع يتكون من مواطني الدول المختلفة وبذلك يكون مجتمعا دوليا مكونا من سائر البشر في سائر الدول . وزاوية أخرى تقول إنه ما دام الفرد ما زال حتى الآن خاضعا لسلطان دولة معينة وما دام لا وجود له من الناحية القانونية بالنسبة للقواعد الدولية فإن المجتمع الدولي على ذلك يتكون من وحدات هي الدول باعتبار أن الدول وحدها هي التي تخاطبها أساسا قواعد القانون الدولي وترتبط بينها ولا شأن لها بالأفراد .

والخلاف بين هاتين النظريتين طويل وعميق والذي لا شبهة فيه الآن أن الأخذ بأى منها على نحو محدد تحديدا قاطعا لا يخلو من مجانبة الصواب ، فإذا كانت الدول هي الوحدات الأساسية في المجتمع الدولي فإن الأفراد - باعتبارهم أفراداً -

أصبح لهم وضع بالنسبة للقواعد القانونية الدولية واتجهت هذه القواعد أخيراً لترتيب حقوق معينة للفرد نفسه بصرف النظر عن الدولة التي ينتمى إليها ، وبدأ الاتجاه نحو تقرير حماية دولية لهذه الحقوق يتزايد يوماً بعد يوم ، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان — كذلك الميثاق الأوروبى فى هذا الشأن — خير دليل على هذا الاتجاه .

ولكن مهما قيل فى هذا الشأن فإن الدول ما زالت هى الوحدات الأساسية فى المجتمع الدولى ، وبداية المجتمع الدولى تتحدد — شأنها شأن بداية أى مجتمع باجتماع العنصرين اللذين أشرنا إليهما فى صدر هذه المقدمة .

(أ) عدد من الوحدات أى عدد من الدول .

(ب) وجود قاعدة تربط بين هذه الوحدات .

فتى بدأ المجتمع الدولى إذن — أخذاً بهذا المعيار — وكيف تطور هذا المجتمع ؟

هذا ما نحاول أن نجيب عنه فى هذه الدراسة المبسطة الموجزة .

المجتمع الدولي في العصور القديمة

كان هذان العنصران هما اللذان يتكون منهما **إذا** المجتمع - أى مجتمع - فإن الأمر بالنسبة للمجتمع الدولي يحتاج إلى شيء من توضيح .

العمدة فى المجتمع الدولي هى الدولة :

فما هى الدولة ؟ وهل هى ظاهرة حديثة أم هى ظاهرة قديمة نوعاً ؟

ولعل الإجابة على السؤال الأول تساعدنا فى الإجابة على السؤال الثانى .

وعندما نجيب عن سؤالنا « ما هى الدولة » لا نريد أن نذهب مع الفقهاء فى تقريراتهم ومذاهبهم الكثيرة ولكننا سنكتفى بإجابة سهلة ميسرة تكفيها لأغراض هذه الدراسة ومع ذلك فهى إجابة — فيما نعتقد — تتفق مع مقتضيات العلم .

الدولة — أى دولة — تتكون من عناصر ثلاثة :

(١) إقليم أى جزء من المعمورة بأرضه وسماؤه وما يحجرى فيه من أنهار وما يقع داخله من بحيرات وما يحيط به من مياه

المحيطات إلى مسافة محددة وما يعلو ذلك كله من أجواء السماء .
(ب) شعب أى مجموعة من الناس يسكنون الإقليم ويعيشون عليه ويرتبطون به على نحو أو على آخر ، ولا ضرورة فى القانون الدولى توجب أن يرجع هؤلاء السكان إلى جنس واحد أو يدينون بدين واحد أو يتكلمون لغة واحدة — المهم ان يكونوا جميعا مواطنين على ذلك . الإقليم أى يحملون جنسية الدولة وينتمون إليها جميعا .

(ح) حكومة — والحكومة هى التنظيم السياسى الذى يستطيع أن يضع الأوامر ويكفل لها النفاذ فى داخل حدود الإقليم وبالنسبة لسكانه — وحتى يكون هذا العنصر قائما ومنتجا بالنسبة للمجتمع الدولى ، فإن الوحدة الدولية حتى يصدق عليها هذا الوصف يجب أن تتمتع بحكومتها بالاستقلال فى أمورها الخارجية عن سواها من الوحدات الدولية . وهذا هو ما يعبر عنه أحيانا بعنصر السيادة .

هذه هى العناصر الثلاث اللازمة لوجود الوحدة الدولية فإذا اجتمعت هذه العناصر فقد وجدت وحدة دولية .

فمتى اجتمعت هذه العناصر لأول مرة فى تاريخ الإنسان ؟
وهنا نعود إلى السؤال الذى سبق أن طرحناه : هل ظاهرة الدولة حديثة أم قديمة ؟

والواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ليست بسيطة ولا مأمونة
العوائب هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن العناصر الثلاثة
السابق الإشارة إليها والتي يتفق عليها الفقه الدولي الحديث لم تكن
واضحة ولا محددة في الزمن القديم بحيث يمكن أن نجعل منها —
أو من اجتماعها بمفهومها الحديث معيارا لوجود الوحدة الدولية
في الزمن القديم .

ولكن ما من شك أن هذه العناصر الثلاثة إن تجاوزنا بعض
التجاوز عن مفهوماتها المحددة الحديثة كانت هي المعيار
الوحيد المقبول لوجود الوحدات الدولية حتى في الزمن القديم .
أما عن الوحدة الأولى في تاريخ البشرية فليس يهمنا أن
تكون هذه الوحدة هي مصر القديمة أو مملكة بابل أو الصين
وإن كان الراجح لدى الباحثين أن مصر القديمة كانت أول وحدة
تحققت فيها العناصر الثلاثة السابق الإشارة إليها على نحو واضح
مستقر على أي حال ، وأيا كان الرأي — بالنسبة للوحدة الدولية
الأولى — فالراجح أن ظاهرة الدولة قديمة نسبيا وإنها ترجع
إلى حوالي أربعة آلاف سنة قبل الميلاد .

فهل يرجع المجتمع الدولي إذن إلى ذلك التاريخ ؟
هل نستطيع أن نقول إن المجتمع الدولي — بالمعنى الذي

حددناه للمجتمع — يرجع في تاريخه إلى أربعة آلاف سنة
قبل الميلاد ؟

إذا كان راجحاً أن ثمة وحدات دولية قد وجدت في ذلك
التاريخ ، فأنت تستطيع أن تقول إن أحد عنصرى المجتمع — وهو
وجود عدد من الوحدات — قد وجد فعلاً . ولكن هل وجد
العنصر الثانى فى ذلك الزمن أيضا ؟

هل وجدت القاعدة أو الرابطة التى تنظم سلوك هذه
الوحدات وتحكمها ؟ أو بتعبير آخر هل وجدت القاعدة
القانونية الدولية ؟

من المجازفة غير العلمية أن يقال إن القانون الدولى وجد
منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد — وبالتالى فإنه من المجازفة
أيضا أن يقال إن المجتمع الدولى بالمعنى الذى نقصد إليه قد وجد
منذ ذلك التاريخ .

ولكن ليس معنى هذا أن القانون الدولى قانون حديث
النشأة لا يرجع فى تاريخه إلا إلى القرن السابع عشر كما يحلو
لكثير من الفقهاء أن يصوروه ويربطوه بتطور دول أوربة
المسيحية بعد عصر النهضة .

إذا كان القول الأول يمد مجازفة علمية ، فإن القول الثانى فيه

تجبن واضح على الحقيقة ، ومن الفقهاء الأوروبيين الثقات من
يذهب إلى القول بقدوم القانون الدولي وقدم المجتمع الدولي
بالتالى ومن هؤلاء :

الفقيه السويسرى نيبولد Nippold فى محاضراته فى اكااديمية
القانون الدولى بلاهاى عام ١٩٢٤ اذ يذهب إلى أنه من الخطأ
الاعتقاد أن القانون الدولى هو وليد الحضارة الأوروبية للسيحية
وأنه يرجع إلى ثلاثة قرون خلت ليس إلا . ويرى أن القانون
الدولى وجد منذ أربعين قرنا .

ويقول كانت قاعده قدسية التعاقدات وقوانين الأجانب
وقانون السفراء والمعاهدات التجارية وقوانين الحروب كلها
موجودة منذ الزمن القديم .

ثم يتساءل قائلا : هل فى مجال القانون الدولى الجديد أكثر
من ذلك ؟ ويوشك أن يجيب على هذا التساؤل بالنفى .

وقبل نيبولد وبتوسع أكثر ذهب إلى هذا المذهب نفسه
العلامة كورف Korf فى محاضراته عن تاريخ القانون الدولى .

هذا هو ما يذهب إليه بعض الباحثين فى العلاقات الدولية
فى المصور القديمة ، ومن رأيهم أنه كانت هناك علاقات دولية
وكانت هناك قواعد تحكم هذه العلاقة ، ومن هنا جاز أن يقال

إن المجتمع الدولي مجتمع قديم يرجع عمره إلى أكثر من أربعة آلاف عام لأن العنصرين اللذين تتطلبهما لوجود المجتمع — على أى صورة — قد وجدوا بالنسبة للمجتمع الدولي منذ ذلك الحين .

فقد وجدت وحدات دولية ووجدت بين هذه الوحدات علاقات معينة وكانت هناك قواعد تحكم هذه الوحدات .

وليس من اليسير ولا هو من السهل فى دراسة موجزة مختصرة أن تتبع العلاقات الدولية فى العصور القديمة ولا أن ندرك طبيعة هذه العلاقات على نحو واضح ، هل كانت علاقات حرب أم علاقات سلم ؟ هل كانت تقوم على أساس المساواة بين تلك الوحدات الدولية أم أنها كانت علاقات تقوم على أساس خضوع الوحدة الدولية الضعيفة للوحدة الدولية القوية ؟

إنما الذى لا شبهة فيه هو أن العلاقات الدولية فى العصور القديمة لم يكن لها صفة الاستمرار والتكرار والكثرة التى بدأت مع إنتشار وسائل المواصلات الحديثة التى لا يرجع عمرها — فى أبسط صورها — إلى أكثر من ثلاثة قرون .

ولكن العصور القديمة لم تخل على أية حال من علاقات بين الوحدات الدولية التى كانت موجودة آنذاك . ويحدثنا التاريخ عن علاقات بين مصر وجيرانها — علاقات حرب

وعلاقات سلم — كذلك يحدثنا عن علاقات بين كل من بابل والصين وأشور وما كان يحيط بكل منها من بلاد صغيرة لم يمرها التاريخ التفاتاً كبيراً .

وكانت المدن اليونانية ترتبط بعضها بعلاقات تجارية وعلاقات يشوبها الود حيناً والخصام إلى حد الحرب أحياناً أخرى . ويحرجنا ذكر المدن اليونانية إلى ظاهرة كانت واضحة في العالم القديم ، وكانت هذه الظاهرة تحمل في طياتها تيارين متناقضين .

هذه الظاهرة هي ظاهرة المدن أو الأقاليم الصغيرة المتجاورة المستقلة ، كان ذلك موجوداً في الدولة السورية التي أصبحت تعرف فيما بعد بدولة بابل ، وكان موجوداً في مصر القديمة ، وكان موجوداً وبشكل أكثر تطوراً ووضوحاً في بلاد الأغريق ، وكانت هذه المدن أو الأقاليم حريصة على استقلالها متمسكة به وهذا الحرص يمثل أحد التيارين اللذين أشرنا إليهما في ذلك الزمان . أما التيار الآخر الذي كان يتناقض مع التيار الأول فقد كان يتمثل في رغبة كل مدينة أو إقليم من تلك الأقاليم في التسلط على المدن أو الأقاليم الأخرى المجاورة واخضاعها لسلطانها بنية تكوين دولة كبرى .

وقد حدث ذلك في مصر عندما وحد « مينا » بين الوجهين

البحرى والقبلى وأقام دولة واحدة عظيمة فى مصر القديمة .
كذلك ومنذ حوالى ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد استطاع
« سرجون » أن يوحد مدن سومر كلها ، وأن يخضع المنطقة
من الخليج الفارسى إلى البحر الأبيض لسلطانه وأنشأ
امبراطورية عظيمة ظلت قائمة إلى أن خلفها العموريون واتخذوا
من بابل عاصمة لهم وأنشأوا الامبراطورية البابلية الأولى .
ولا شك أن أعظم ملوك بابل وأخدهم فى التاريخ هو حمورابى
الذى سن أول مجموعة قانونية عرفها تاريخ الحضارة .

ولم يختلف الأمر عن ذلك بالنسبة للمدن اليونانية —
فى زمن أحدث نسبياً وذلك عندما انتصرت مقدونيا على غيرها
من المدن اليونانية تحت قيادة فيليب المقدونى والد الإسكندر
الأكبر أول حاكم فى التاريخ المعروف لامبراطورية تطوى
العالم المكتشف كله تحت لوائها .

ولا تتسع هذه الدراسة الموجزة لتطور المجتمع الدولى لتتبع
الدول القديمة فى نشأتها واندحارها ، وكل الذى يسنينا أن نؤكد
هنا هو أن المجتمع الدولى قد وجد فى تلك العصور القديمة
لأن المنصرين اللازمين لوجود المجتمع قد وجدوا آنذاك : فقد
وجدت الوحدات الدولية ووجدت القواعد التى تحكم هذه
الوحدات فى علاقاتها مع بعضها .

ولسوق هنا دليلين من معاهدتين دولتين عقدتا في تلك
العصور تدلان بوضوح على وجود قواعد دولية كانت تراعى
بين الوحدات الدولية في ذلك الزمان .

وأول هاتين المعاهدتين — بل لعلها أول معاهدة في التاريخ
كله — هي المعاهدة التي عقدها رمسيس الثاني مع ملك الحيثيين
عام ١٨٢٠ قبل الميلاد ، وقد جاءت هذه المعاهدة عقب هزيمة
الحيثيين أمام هجمات رمسيس ، ولم تكن هذه المعاهدة مجرد
معاهدة تسليم من ملك مهزوم لملك منتصر ، وإنما كانت معاهدة
ترسم طريقاً من طرق التعاون في المستقبل ، كذلك فقد نظمت
طرق تسليم اللاجئين السياسيين بل ووضعت أساساً لفض
الخلافات الدولية عن طريق التحكيم .

وتصل نصوص هذه المعاهدة إلى أكثر من ٤٧ مادة ،
وقد استطاع البحث الحديث أن يهتدى إلى كثير من نصوصها .
والعجيب — في ذلك الزمن — أن بعض مواد هذه الاتفاقية
تتحدث عن الأطراف لا باعتبارهم الملكين المتعاقدين فحسب ،
وإنما تتحدث عن الشعوب Les peuples d. Egypte فلم يكن
رمسيس في هذه المعاهدة يرتبط بأجمعه وإنما يتحدث ويرتبط
باعتباره ممثلاً للشعب المصري كما يدل النص المشار إليه .

وقد نقشت هذه المعاهدة على صحائف من الفضة ووقعها

رئيس الثاني ملك مصر وهوزيليت Hausilitt ملك الحثيين .
أما المعاهدة الثانية التي لُشير إليها فقد عقدت في القرن
الخامس قبل الميلاد بين مدينتين من المدن اليونانية المستقلة
والتي كانت كل منهما أشبه بالدولة ذات السيادة ، وهاتان المدينتان
هما Argiens و Lacedemone . وبموجب هذه المعاهدة
التي نص على استمرارها خمسون عاماً تتعهد المدينتان بأن يكون
بينهما تحالف دفاعي وهجومى في حالة الحرب ، كذلك نظمت
المعاهدة بعض الأحكام التي تسرى وقت السلم كذلك ، فقد نصت
المعاهدة على أن كل نزاع ينشأ بين الأطراف محل عن طريق
التحكيم . وواجهت المعاهدة حالة انغماس أى مدينة من المدن
اليونانية إليها وأجازت ذلك ، وبذلك تعتبر هذه المعاهدة أول
معاهدة مفتوحة تبين أن ينضم إليها غير الأطراف الموقعين عليها .
وقد عرفت هذه المعاهدات أخيراً بكثرة في العلاقات الدولية .

هاتان المعاهدتان — وغيرهما كثير — تدلان بوضوح
على أن المجتمع الدولي القديم كان مجتمعاً دولياً بحق . وجدت
فيه الوحدات الدولية ووجدت فيه العلاقات بين هذه الوحدات
والقواعد التي تنظم هذه العلاقات .

ظهور الأديان الكبرى والمجتمع الدولي

أول الأديان الكبرى في الظهور هو الديانة اليهودية والحصيلة الكبرى لهذا الدين ما زالت محفوظة في العهد القديم وهو التوراة العبرانية ، والراجح أن اليهود قد بدأوا يجمعون التوراة وهم في منقاهم في بابل حيث أقاموا إلى أن أحدهم الملك قورش إلى بلادهم في القرن السادس قبل الميلاد .

ولا نستطيع أن نقول إن الديانة اليهودية كان لها أثر واضح في تطور المجتمع الدولي ، فقد كان اليهود منذ بدء وجودهم يمثلون مجتمعا مغلقا على نفسه ، لهم رب غير سائر الأرباب ولم يتقاليد وحياء تتباين مع تقاليد وحياء غيرهم من الشعوب ، ومن هنا فإن الجائز المقبول أن يقال إن الديانة اليهودية ليست ذات — بال ونحن بصدد دراسة المجتمع الدولي على عكس الحال بالنسبة للديانتين الكبيرتين الآخرين : المسيحية والإسلام .

وقد كانت صورة العالم قبيل ميلاد المسيح على هذا النحو :
الامبراطورية الرومانية في الغرب والامبراطورية الصينية

في أقصى الشرق وكانت كل من الامبراطوريتين قد بلغت من الاتساع والقوة حداً يجعلها طاماً بذااته ، ولكن العلاقات بين الامبراطوريتين الكبيرتين لم تكن علاقات متينة ولا مستمرة فقد كان البعد من ناحية ، والاكتفاء الذاتي من ناحية أخرى يحول بين هذا الاتصال الدائم المستمر .

وجاءت المسيحية إلى العالم وتلك هي صورته ، ولكن الصورة الضخمة من الخارج كانت تموج في الداخل بأسباب الخلاف المستمر ، إذ كانت البيوت الصينية الكبيرة تتنازع العرش وكان مجلس الشيوخ في روما ليس على وفاق دائم مع القياصرة ، أما فارس فقد انهكتها حروبها مع الاغريقين أولاً ثم مع الرومان بعد ذلك ومع جيرانها الأقربين في كل حين .

وقبل ظهور المسيحية كانت دورة التاريخ القاسية قد انتهت بمصر إلى أن تكون نجما من النجوم التي تدور في فلك روما — بعد أن كانت هي فلك الأفلak في الزمان القديم .

وجاءت المسيحية وانتشرت في الامبراطورية الرومانية بعد فترة العداء الأولى واستظلت الديانة الجديدة بظل الامبراطورية العريقة ، ونمت الامبراطورية بحلاوة الإيمان في العقيدة الجديدة وكانت المسيحية تحمل أول ما تحمل للعالم بشرى السلام ، ولكنها

لم تكن تحمل تنظيماً وضعياً يقر هذا السلام ويحميه ، كانت تقول
دع ما لقيصر لقيصر ومالله لله . . . وكان القياصرة لا يعملون
الحرب من أجل التوسع ، وما كانت المسيحية المسألة المثالية
لنكبح جماح شهواتهم .

وأثر المسيحية بالنسبة لتطور المجتمع الدولي يظهر في
مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى بعد اعتناق أباطرة الرومان للديانة الجديدة
وقبل ظهور الإسلام .

المرحلة الثانية — بعد ظهور الإسلام وعندما وقفت
الديانتان الكبيرتان وجها لوجه في الحروب الصليبية .

المرحلة الثالثة — بعد عصر النهضة عندما كانت المسيحية
معيّاراً تتحدد على ضوئه دائرة المجتمع الدولي .

وسندرس المرحلتين الأولى والثانية في هذا الفصل ،
أما المرحلة الثالثة فسندرسها في الفصل الثالث . وقد ولدت
المسيحية داخل الامبراطورية الرومانية وحاربها الأباطرة حروباً
لا هوادة فيها ما يقرب من ثلاثة قرون ، وأشهر من شنوا الحرب
على المسيحية من أباطرة الرومان هو دقلديانوس ، ولكن ما لبثت

الحال أن تغيرت أو بدأت في التغير منذ أن أصدر الامبراطور جاليريوس مرسوم التسامح عام ٣١٧ ميلادية .
وقد كان الأثر الكبير للمسيحية في تلك الفترة أنها أشاعت
الفكرة القائلة بأخوة بني الإنسان جميعاً في ملكوت الله وأنها
قامت على احترام الشخصية الإنسانية في حد ذاتها وقد كان هذا
الاتجاه يحمل في طياته حرباً عنيفة للفكرة القبلية الضيقة التي
أشاعها اليهود كما كانت تحمل أيضاً على فكرة المواطن الروماني
التي كانت تميز بين هذا المواطن وغيره من بني الإنسان وتضعه
في مقام أعلى من غيره .

وعندما بدأ الاضمحلال يشخر في بناء الامبراطورية
الرومانية الغربية وبدأ نجمها يافل في القرن الخامس الميلادي
كانت الكنيسة الكاثوليكية في روما — تزداد تمكناً وتزداد
قوة وبينما كانت الامبراطورية تذبل كانت المسيحية تزدهر
وتنتشر في سائر أوربا وعندما انتهى الأباطرة جميعاً من روما
لم تفقد روما نوماً جديداً من السيطرة على قطاع ضخم من العالم
تلك هي السيطرة بطريق روما أو البابا على العالم المسيحي . ولعل
هذه السيطرة الجديدة كانت أكثر قوة وأعمق نفوذاً من
السيطرة القديمة على الأقل في أواخر أيامها ، واتحل البطارقة

لأنفسهم لقب « الحبر الأعظم Pontifey Maximum » وقد كان هذا اللقب قاصراً أيام الوثنية الرومانية على كاهن القرابين الأكبر كما أنه كان أقدم الألقاب التي حملها الأباطرة الرومان . وإلى هذا المدى انتقلت مراكز السلطة والنفوذ من الأباطرة إلى رعاة الكنيسة الكاثوليكية .

وفي الوقت الذي كانت فيه الامبراطورية الرومانية الغربية تضمحل كانت الامبراطورية الرومانية الشرقية مازالت متماسكة قوية .

ولكن الامبراطورية الشرقية كانت هي الأخرى في نزاع مستمر دائم مع الامبراطورية الساسانية وقد انهدك هذا النزاع المستمر قوى كل من الدولتين الكبيرتين .

وأصيب العقل الإنساني في تلك الفترة بما يشبه العقم الفكري وقد كان التعصب الديني المقيت يسود كلا من فارس وبيزنطة ويضع قيوداً ثقيلة الأغلال على الفكر البشري وفي هذا الجو الكئيّب كان لا بد لإرادة الحياة والنور في هذا الكون أن تعبر عن نفسها من جديد ، وجاء تعبيرها هذه المرة قوياً قوة الجبال التي انبثت من وسطها ، حاراً حرارة جو صحراء العرب وتمثلت لإرادة الحياة والنور في الدين الجديد : الإسلام .

وجاء نبي الإسلام يبشر برسالة للناس كافة لا فرق فيها بين جنس وجنس أو لون ولون أو لغة ولغة وإنما هي رسالة لبني البشر أجمعين ندعو إلى إله واحد منزّه عن كل مثل وتدعوا إلى دين بسيط صحيح يملأ النفس ويطلق للعقل أعنة التفكير إلى أبعد الحدود .

وانتشرت الدعوة الإسلامية في عدد قليل من السنين انتشاراً لم يسبق له مثيل من قبل بالنسبة لأي ديانة من الديانات الكبرى . وفي أقل من مائة عام منذ بدء الرسالة كان العالم المعروف يكاد كله يدين بالدين الجديد من أقصى الشرق عند نهر السند إلى أقصى الغرب عند المحيط الأطلسي بل وأصبح البحر الأبيض المتوسط يوشك أن يكون بحيرة عربية بعد أن أصبحت سواحله الشرقية وسواحله الجنوبية وجزره كلها تخضع لحكم الدولة الإسلامية .

ويريد البعض أن يصور الإسلام على أنه قد انتشر بمحد السيف وليس أسخف من هذا التصوير في نظر العقل ، فالعقائد قد تتصور محاربتها بالسيف ولكن غير المتصور أن « يقتنع » الناس أو « يؤمنون » بمحد السيف وإلا كان مقصياً على العقيدة بالفناء بمجرد أن يزول لإرهاب السيف ، وقد انتهى سيف

الإسلام من زمن بعيد وما زال الإسلام قائماً يظل ملايين من خلق الله . ويتصل بهذا التصوير تصوير آخر يدخل في نطاق دراستنا ذلك هو التصوير القائل بأن فقهاء المسلمين كانوا يقسمون العالم إلى دارين : دار سلام ودار حرب وكانوا يريدون أن يستنشقوا من هذا أن للعلاقة بين المسلمين وغيرهم لا يمكن أن تكون إلا علاقة حرب دائمة وأنه لا سلام إلا السلام بين المسلمين بعضهم وبعض .

والواقع أن هذا التصوير يحمل في طياته ضللاً بعيداً . فمن الافتراء على حقائق العلم أن يقال إن الإسلام لم يكن يعرف غير السيف حكماً في ميدان العلاقات الدولية ذلك على حين أن دستور الاسلام ودستور الدولة الاسلامية — القرآن — يضع القاعدة في العلاقات الدولية على النحو الآتي « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » ويضع قاعدة الحرب المشروعة في قوله « فلا عدوان إلا على الظالمين » وهكذا يبين بشكل واضح أن الاسلام يدعو الدولة إلى مسالمة من يسالها ، كذلك فإنه يحرم العدوان إلا على معتد ظالم ولا يتصور أن دولة من الدول يمكن لها أن تعيش إذا هي لم ترد اعتداء الظالمين .

ويتجه الفقه الاسلامي الحديث في جلته هذه الوجهة التي ترى

أن الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول هو العلاقات السلمية وأنه لا يجوز للدولة الإسلامية أن تشن حرباً إلا أن تكون معتدى عليها .

يقول ول ديورانت في الجزء الثاني من المجلد الرابع من كتابه « قصة الحضارة » : ولقد كان أهل الذمة المسيحيون والزرذشتيون واليهود والصابثون يستمتعون في عهد الخلافة الأموية بدرجة من التسامح لا نجد لها نظيراً في البلاد المسيحية في هذه الأيام .

فاذا كان هذا هو شأن الأقلية الدينية داخل الدولة فهل يتصور أن يكون الأمر مختلفاً عن ذلك خارج نطاق الدولة وفي مواجهة غيرها من الدول .

لقد خضعت أرمينيا لحكم المسلمين أربعة قرون طوالاً « ٦٤٢ م — ١٠٤٦ » ومع ذلك فقد احتفظ أهل أرمينيا بديانتهم المسيحية وبكنائسهم ومعابدهم لا ينازعهم أحد ولا يرغمهم أحد على مالا يريدون .

وفي زمن هارون الرشيد والدولة الإسلامية في أوج قوتها وعظمتها كانت الامبراطورة أيرين تحكم الامبراطورية الرومانية الشرقية من القسطنطينية وكان الملك شارلمان في فرنسا يحكم

الامبراطورية الرومانية المقدسة وكان على علاقات ود يذكرها التاريخ مع خليفة المسلمين وكانت الهدايا والرسل بين العاهلين تكاد لا تنقطع وكانت علاقات الجوار واشتراك الحدود بين الدولة الإسلامية والدولة الرومانية الشرقية تؤدي إلى بعض الاحتكاكات والمناوشات ولكنها كانت تنتهى عادة بالتصاهد وإقرارها السلام . .

وعلى أى حال فإنه ما من شك أن ظهور الإسلام وانتشاره أدى إلى انقسام العالم المعروف إلى معسكرين كبيرين : العالم المسيحي ممثلا فى شعوب الامبراطورية الرومانية بشقى صورها — سواء كانت الامبراطورية الرومانية القديمة أو الامبراطورية الرومانية الشرقية والتي اتخذت القسطنطينية عاصمة لها — أو الامبراطورية الجرمانية المقدسة التي أقامها شارلمان — والعالم الإسلامى ممثلا فى الدولة الإسلامية أو فى الدول الإسلامية المتعاقبة .

وأكبر صدام وأشدّه تأثيرا على المجتمع الدولى — بين القوتين الكبيرتين تمثل فى الحروب الصليبية .
ونواجه هنا سؤالاً لا بد منه : هل كانت الدولة الإسلامية

هى الساعية إلى هذا القتال الداعية إليه أم أن غيرها هو الذى
حرك العالم ودفعه إلى تلك الحرب المسعورة ؟

يجمع المؤرخون الغربيون أنفسهم على أن البابا أربان
الثانى Urban II مدفوعاً بأحلام العظمة والسيطرة على العالم
كله — ظل قرابة عشرين يطوف بالمدن الأوروبية كلها يذكر
فى النفوس روح المداوة للإسلام والمسلمين ويشحذ الهمم
ويدعوها لحرب مقدسة ضد بلاد الإسلام. وفى المجلس التاريخى
الذى انعقد بمدينة كليرمونت فى مقاطعة أوفرنى وقف أربان
الثانى يخاطب جموع المسيحيين المحتشدة من سائر بلاد أوروبا
قائلاً : ... فليؤثر همكم ضريح المسيح المقدس ربنا ومنقذنا
الضريح الذى تسيطر عليه الآن شعوب قذرة ، وغيره من
الأمم المكنى المقدسة التى لطمخت ودنسست ... لا تجعلوا شيئاً يحول
بينكم وبين هذه الغاية المقدسة .. إن الأرض التى تسكنونها
الآن أصبحت ضيقة لا تتسع لسكانها الكثيرين وتكاد تعجز أن
تغضى حاجتهم من الطعام ومن أجل هذا تتصارعون وتتحاربون
ويموت كثيرون منكم فى حروب داخلية ... طهروا قلوبكم ..
واقضوا على منازعاتكم الداخلية وخذوا طريقكم إلى الضريح

المقدس وانتزعوا هذه الأرض من ذلك الجنس الخبيث
وتملكوها أتم» ...

على هذا النحو المثير العجيب المخالف للحقيقة والواقع كان
أربان الثاني يبت الحماس في نفوس المسيحيين الغربيين ويدعوهم
إلى محاربة المسلمين للاستيلاء على بيت المقدس والواقع أن
الاستيلاء على بيت المقدس كان واجهة تخفى وراءها كثيراً من
الأسباب الحقيقية، كانت الدعوة إلى الاستيلاء على بيت المقدس
أمراً يقصد به إثارة حماس الجماهير البسيطة المتدينة ولكن وراء
هذه الدعوى البريئة في مظهرها كانت أطماع أربان الثاني في مد
سيطرته على العالم المسيحي كله وكانت وراء ذلك أيضاً أطماع
تجار المدن الإيطالية في السيطرة على كل مراكز التجارة
في حوض البحر الأبيض وتأمين طرق التجارة بين أوروبا
والشرق الأقصى وجعلها كلها تحت سيطرة هؤلاء التجار
الإيطاليين .

أحلام البابا في التوسع والسيطرة والدوافع الاقتصادية لدى
الرأسمالية الإيطالية وحماس الجماهير البسيطة في غير وعى ...
ثم حروب استمرت حوالى مائتى عام تطحن العالم كله .
وبدأت الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٥ وانتهت بعد أربع

سنوات بفتح بيت المقدس تحت قيادة جود فرى وترك أحد القساوسة الذين شاهدوا المدينة بعد استيلاء الصليبيين عليها يصفها — وهو القس ريموند الأجيلي — فيقول « ... وشاهدنا أشياء عجيبة إذ قطعت رؤوس عدد كبير من المسلمين وقتل غيرهم رمياً بالسهم أو أرغموا على أن يلقوا بأنفسهم من فوق القلاع وعذب آخرون غيرهم أياماً عدة ثم ألقوا في النيران . وكانت الطرقات مليئة بأكوام الرؤوس والأيدي والأقدام وكان الإنسان أينما ركب جواده وسار يسير بين جثث الحيل والآدميين » (*) .

ويروى ول ديورانت عن بعض المعاصرين لهذه الحملة قولهم « إن النساء كن يقتلن طعناً بالسيوف والحرا ب والأطفال الرضع يختطفون بأرجلهم من أنداء أمهاتهم ويقذف بهم من فوق الأسوار أو تهشم رؤوسهم بدقها بالعمد . وذبح السبعون ألفاً من المسلمين الذين بقوا في المدينة » (**) .

هكذا بدأت الحملة الصليبية الأولى يدفعها رئيس المسيحية

(*) تيلور : عقل القرون الوسطى ج ١ ص ٥٥١ .

(**) ول ديورانت . قصة الحضارة ج ٤ مجلد ٤ ص ٢٥ الترجمة

العربية للاستاذ محمد بدران .

الأول البابا أربان الثانى وهكذا انتهت على تلك الصورة البشعة
التي يصفها «ؤرخون مسيحيون» .

ولم يكن للدولة الإسلامية يد في بدء الحملة وكانت مجنبا عليها
كأبشع ما تكون الجناية في نهايتها . وكان طبيعياً أن لا ينتهى
الأمر عند ذلك الحد .

ولسنا بصدد التأريخ للحملة الصليبية تأريخاً مفصلاً
ولكن الأمور انتهت على أى حال بأن استرد صلاح الدين بيت
المقدس وترك بعض المدن الساحلية للصليبيين بمقتضى معاهدة
عقدها مع ريتشارد قلب الأسد .

ومع ذلك فإن الحملات الصليبية لم تتوقف بالرغم من
المعاهدة العادلة السمحة التي عقدها الملك الكامل مع الامبراطور
فردريك عام ١٢٢٩ والتي يعتبرها المؤرخ الدولي « ناسيوم »
اتفاقاً دولياً ملحوظاً . وقد أعطى الملك الكامل للامبراطور
فردريك بمقتضى هذه المعاهدة مدن عكا وإيفا وصيدا والناصرية
وبيت لحم وجميع مدينة بيت المقدس ما عدا الفضاء المحيط بقبة
الصخرة المقدسة عند المسلمين ، ومع ذلك فقد أبيع للحجاج
المسيحيين أن يأتوا إلى هذا الفضاء المحيط بقبة الصخرة ليؤدوا
صلواتهم في موضع هيكل سليمان، وسمح للمسلمين بمثل هذه الحقوق

في بيت لحم وضمنت المعاهدة إطلاق جميع الأسرى المسلمين والصليبيين .

ولكن فردريك كان مطروداً من الكنيسة فلم ترحب السلطات الكنيسية بالمعاهدة التي عقدها وظلت تلك السلطات تحرض على قتال المسلمين وكانت نهاية هذا التحريض أن خسر الصليبيون ما كسبه فردريك وانهى الأمر بالإخفاق الكامل للحروب الصليبية وخروج الصليبيين من فلسطين بأسرها على يد الظاهر بيبرس في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي .

وإذا كانت أوروبا قد أخفقت في الهدف العسكري الذي كانت تبشغيه من وراء الحملات الصليبية فإن هذه الحملات أثمرت ثماراً أخرى لا شك فيها ؛ فمن المقرر لدى دارسي الحضارات — والغربيين منهم بوجه خاص — أن احتكاك أوروبا ودولها المتأخرة آنذاك بدول الشرق المتقدمة في ذلك الوقت أدى إلى نقل ثمار الحضارة الإسلامية التي كانت ثمرة للإسلام وللحضارات الإنسانية السابقة عليه كلها — إلى أوروبا وكان ذلك التلقيح الحضاري أحد الأساليب الأساسية التي مهدت لعصر النهضة الأوروبية الحديثة .

المجتمع الدولي المفلوج

(١) الأسرة الدولية المسيحية :

عصر النهضة وصورة العالم المعروف تنبئ بأحداث **بدأ** عميقة الجذور في تطور المجتمع الدولي .
بدأ العالم الإسلامي في الأفول وبدأت أوروبا المسيحية تزدهر ، وساعد على ذلك كله حركة الاستكشافات الغضيمة ثم اكتشاف البخار والطباعة .

وكان حتماً أن تنتقل القوة السياسية إلى حيث انتقلت القوة الاقتصادية وقد انتقلت القوة الاقتصادية وتركزت إبان عصر النهضة في دول أوروبا المسيحية .

وانتشر رعايا الدول المسيحية في أرجاء العالم مستعمرين أو باحثين عن الثروة أو مبشرين يدعون للمسيحية في الظاهر ويخدمون في الحقيقة أحد الغرضين السابقين : الاستعمار أو الثروة .

ولما كان عصر النهضة قد جاء لأوروبا بكل هذه الأسباب من أسباب القوة فقد أصبح العالم عبارة عن معسكرين لا تكافاً

بينهما معسكر الدول الأوروبية من ناحية ومعسكر الدول الخاضعة للاستعمار أو للتفوذ الأوربي من ناحية أخرى .

حقا كانت الدولة العثمانية قائمة وكانت رقعتها واسعة وكانت لا تخلو من أسباب القوة أحيانا ولكن الدولة العثمانية كانت تعتبر في ذلك الوقت غريبة عن المجتمع الدولي الذي لم يكن يعترف بعضويته آنذاك إلا للدول الأوروبية المسيحية .

وبعد زوال السلطة البابوية ونشأة السلطات الدنيوية وبروز فكرة سيادة الدولة بدأت الدول بمفهومها الحديث في الوجود وكانت الدول الأوروبية مع ذلك تعتبر نفسها المخاطبة بالأوامر الالهية المحافظة عليها وتعتبر نفسها خاضعة لقواعد القانون الطبيعي والعدالة الالهية ولقواعد الكنسية في ذات الوقت وكثيرا ما كانت تلتقي هذه المفاهيم الثلاثة مع بعضها .

وكانت الدائرة المسيحية هي معيار تطبيق هذه القواعد المشار إليها بين تلك الدول بمعنى أنه خارج هذه الدائرة فإن العلاقات التي تقوم بين دولة مسيحية ووحدة غير مسيحية كانت تعتبر علاقة غير خاضعة للقواعد التي تحكم الدول المسيحية مع بعضها .

ولم تقتصر المسيحية على أن تكون معيارا لتطبيق قواعد

القانون الدولي المتعارف عليها آنذاك بين دول تلك الدائرة ولكن المسيحية اتخذت بعد ذلك مبررا لإخضاع الشعوب غير المسيحية بدعوى هدايتها إلى حظيرة الدين .

ولما اعتبر المجتمع الدولي في ذلك الوقت هو مجتمع الدول الأوروبية المسيحية ليس إلا فقد اقتصر نطاق تطبيق القواعد القانونية الدولية بطبيعة الحال على تلك الدول واعتبرت الوحدات الدولية الخارجة عن هذه الدائرة غير داخلة في نطاق المجتمع الدولي وغير مخاطبة بالتالى بأحكام القواعد القانونية الدولية . ومن الأمثلة التى تضرب على ذلك أن الحروب بين الدول الأوروبية المسيحية وبعضها كانت تراعى فيها قواعد معينة على حين أن هذه القواعد ما كان يجب وما كانت فعلا تراعى في حالة الحرب بين الدول الأوروبية المسيحية وغيرها من الوحدات . وقد حدث أن قامت حرب بين بعض الدول الأوروبية وبين الامبراطورية العثمانية من أجل تخليص جزيرة كريت من السيطرة العثمانية وفى تلك الحرب أباحت الجيوش الأوروبية لنفسها استعمال أقذر الوسائل الحربية ولم تتورع عن استعمال حرب الجرائم وقد قال القائد الأوربى الذى كان يقود تلك الحملة فى تبرير هذا الأمر « فى اعتقادى أن الظروف الطبيعية العادية لا تنطبق

بالنسبة للامترك الذين هم أعداء عقيدتنا . . » وقد حاول الفقيه الدولي شوار زنبجر أن يستنتج من هذه السابقة أن القواعد الدولية للحروب ما كانت تراعى في الحروب المشروعة لأن الحروب بين دول أوروبا المسيحية وبعضها كانت تعتبر آنذاك وفقا لتعاليم الكنيسة حروبا غير مشروعة ، إذ ما كان يجوز للمسيحي — وفقا لهذه التعاليم أن يرفع السيف في مواجهة أخيه للمسيحي !

وتعتبر معاهدة التحالف المقدس Treaty of the Holy Alliance من أوضح الأمثلة التي نص فيها على قصر تطبيق القواعد الدولية على الدول المسيحية دون غيرها في علاقاتها الدولية مع بعضها .

بل إن الأمر لم يقتصر على هذا الحد وذهبت دول أوروبا المسيحية إلى حقها في التدخل في شئون الدول غير المسيحية الداخلية إذا صدر عن هذه الدول ما يعتبر في نظر الدول الأوربية اعتداء على الرعايا المسيحيين في تلك الدول . وكان هذا التدخل يأخذ في أغلب الحالات صورة الاحتجاج على ما قد يصدر عن الدولة العثمانية وتعتبره دول أوروبا المسيحية ماسا بالرعايا المسيحيين وبمعتقداتهم .

وقد تطور أمر هذا التدخل إلى أبعد من ذلك حين اعتبرت

الدول الأوروبية المسيحية بعض تصرفات غيرها من الدول منافية للعبادىء الإنسانية ولأسس الحضارة المسيحية فى الوقت نفسه واتخذت الدول الأوروبية — هذه التصرفات وسيلة مصطنعة للتدخل فى الشئون الداخلية لتلك الدول .

يقول الفقيه جريرين فى مقاله عن المبادئ القانونية العامة وحقوق الإنسان فى مجموعة Curont Legal Problems : ولم يكن هذا التدخل يبدو غريباً نظراً لأن الدول المسيحية كانت تتوقع أن يتفق سلوك الدول مع التعاليم والحضارة المسيحية ... وقبل القرن التاسع عشر كان تدخل الدول — المسيحية يؤسس على فكرة المعتقدات للمسيحية وقيمة الإنسان فى حد ذاته وبعد ذلك وإلى حد كبير كان هذا التدخل يبنى على الأسس الإنسانية ثم بعد ذلك على حقوق الإنسان كما أقرتها الثورة الفرنسية .

ولم يقف الأمر بالدول الأوروبية عند حد التدخل فى شئون الدول الأخرى بحجة مراعاة تحقيق المبادئ المسيحية ولكن « المبادئ للمسيحية » اتخذت بعد ذلك مبرراً قانونياً للسيطرة والاستعمار بالنسبة للدول غير المسيحية . وهكذا تطور الأمر على هذا النحو .

أولاً : اعتبرت المسيحية معيار تحديد الدائرة الدولية وتطبيق القواعد الدولية .

ثانياً : اعتبرت المسيحية مبرراً للتدخل في أمور الدول غير المسيحية بحجة المحافظة على حقوق الرعايا المسيحيين ثم بحجة المحافظة على حقوق الإنسان بصفة عامة .

ثالثاً : خطت الدول الأوروبية المسيحية خطوة أخرى إذ اتخذت من المسيحية مبرراً للقهر والغزو والاستعمار .

وقد اتخذت العبارة التي وردت في الإنجيل « اذهب وعلم كل الناس » وسيلة لتبرير إخضاع الشعوب غير المسيحية والسيطرة عليها واستعمارها .

وهكذا كانت الدول الأوروبية تعتبر نفسها لمجرد كونها دولاً مسيحية في وضع أممي وأرقى من غيرها وهذا الاعتبار أدى إلى النتيجة المتناقضتين اللتين أشرنا إليها : أن القواعد القانونية لا تطبق إلا بين تلك الدول الأوروبية المسيحية دون غيرها وأن غيرها من الدول لا مانع من إخضاعها لسيطرة الدول الأوروبية المسيحية لهدايتها وتعليمها كلمة المسيح — في الظاهر — ولاستغلالها واستعمارها في الواقع وحقيقة الأمر . وعلى هذا النحو ووفقاً لهذا التصور كان المجتمع الدولي مجتمعاً صغيراً مغلقاً لا يدخله غير الدول الأوروبية المسيحية . وقد شبه بعض الفقهاء هذا المجتمع بالنادى المغلق الذى لا يقبل في عضويته غير أعضائه الأصليين من الدول الأوروبية المسيحية .

ومع ذلك وبالرغم من وجود هذا الأساس المشترك بين دول أوروبا المسيحية. فإن الحرب لم تتمتع بين هذه الدول . وقد قامت حروب الثلاثين عاما المشهورة بين المسيحيين الكاثوليكين من ناحية والمسيحيين البروتستانت من ناحية أخرى وانهت هذه الحروب بماهدات وستفاليا المشهورة - ١٦٤٨ - والتي تعد بداية مولد القانون الدولي العام بصورته الحديثة .

وقد كانت مجموعة الدول الأوروبية المسيحية تتكون من عدد صغير من الدول الغنية المتقدمة وكانت هذه الدول تحلم بفرض سيطرتها على العالم ودوام هذه السيطرة ولكن تطور المجتمع الدولي وكونه - شأنه شأن غيره من المجتمعات - ليس مجتمعاً جامداً حال بين دول أوروبا المسيحية وبين الاستمرار على هذه الصورة .

وفي بداية القرن التاسع عشر دخل المجتمع الدولي عضو جديد يتوافر فيه شرط ولا يتوافر فيه شرط آخر من الشرطين اللذين كانا لازمين لدخول المجتمع الدولي .

دخل المجتمع الدولي ثمال أمريكا الذي وإن تحقق فيه

وصف المسيحية إلا أنه يتخلف فيه — على الأقل جغرافيا —
وصف الأوربية .

وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأ المجتمع الدولي يتسع
وبدأ الاتساع يحمل معه معنى عميقا . معنى يهدم المعيار السابق
بشقيه الاثنين جميعا : الأوربية والمسيحية ويحل محلها معيارا
جديدا مختلفا .

وقبل أن نتهى من هذه الفترة التي كان المجتمع الدولي فيها
مجتمعا أوربيا مسيحيا نود أن نشير إلى أن هذه الرواسب البعيدة
ما زالت تظهر أحيانا في بعض الكتابات وبعض التعليقات
حتى في وقتنا الذي نعيش فيه .

ومن المؤسف حقا أن هذه الرواسب الاستعمارية المسيحية
تدفع أحد رؤساء الوزراء الهولنديين إلى أن يقف في مجلس النواب
الهولندي في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ليقول : « إن الدول المسيحية
وحدها هي التي تستطيع أن تميز بين العادل وغير العادل وبين
الحروب المشروعة والحروب غير المشروعة » .

ويستطرد هذا الرجل قائلا « إنه يتساءل عما إذا كان مسلم
أو هندي يستطيع أن يلمس معنى العدوان لأن إدراك مثل هذا
المعنى قاصر على الدول ذات الثقافة المسيحية فقط » .

إنه حقا شيء مؤسف أن يصدر هذا التصريح من رجل
مستول يقدر معنى كلامه . ولكنه صدر للأسف وصدر في آخر
عام ١٩٥٦ . وقد راجعت هذا التاريخ بعد أن قرأت هذه العبارة
أكثر من مرة اعتقاداً مني أن لابد من وجود خطأ في الأرقام
ولكن للأسف لم يكن هناك خطأ وإنما كان دليلاً على الإدعاء
والجهل والغرور .

على أى حال فإن مثل هذه التصريحات تمعد كالفقائيع التي
تقذفها رواسب القاع إلى السطح ، فقد خرج المجتمع الدولي منذ
معاهدة باريس عام ١٨٥٦ — عن أن يكون مجتمعاً أوربياً
مسيحياً مطلقاً عندما دخلت تركيا غير الأوربية وغير المسيحية
إلى هذا المجتمع وبذلك لم يعد من الممكن أن يكون المجتمع
الدولي مرادفاً للمجتمع الأوربي المسيحي .

وبعد تركيا دخلت اليابان إلى المجتمع الدولي بعد انتصارها
على الصين في الحروب التي نشبت بينهما في أواخر القرن الماضي
وبعد أن أظهرت اليابان أنها قوة لا يمكن إغفالها عند مراجعة
ميزان القوى في العالم .

وقد قال دبلوماسي ياباني موجهها كلامه للعالم الغربي .. « لقد
أظهرنا أننا تتساوى معكم على الأقل في علوم الدمار . وعندما

تحقق ذلك ممتع لنا على الفور أن نجلس على موائدكم باعتبارنا من المتحضرين » وهو قول لا يخلو من سخرية ومن حقيقة مرة في ذات الوقت .

(ب) مجتمع الدول المتحضرة :

على أى حال فإنه بعد دخول تركيا واليابان الى الدائرة الدولية أخذت هذه الدائرة فى الاتساع ولم يعد المعيار المشترك بينها هو المسيحية أو الأوربية فكلا الدولتين الجديدتين لم تكن أيهما أوربية ولا مسيحية وأصبح لابد من معيار جديد لدخول المجتمع الدولى .

والذى يلاحظه دراسو العلاقات الدولية وتطوها أن معيار الدول المسيحية بدأ فى الاختفاء وأخذ يحل محله معيار جديد هو معيار الدول المتحضرة *Civilized Nations* . وأصبح هذا المعيار هو الذى يحدد الدائرة الدولية . واستقر آنذاك أن القانون الدولى — الذى كان لا يطبق إلا بين دول أوربا المسيحية — لا يطبق إلا فى العلاقات التى تقوم بين البلاد المتحضرة .

أما بالنسبة لعلاقة هذه الدول فى مواجهة غيرها من الدول غير المتحضرة فإن قواعد أخرى أولا قواعد على الإطلاق كانت هى المرجع إن كان ثمة مرجعا .

وقد عبر سيرجون ستيوارت مل عن هذا المعنى بوضوح حين قال « هناك فارق كبير بين حالة يكون فيها أطراف العلاقة في مستوى حضارى واحد أو متقارب وحالة أخرى يكون فيه أحد أطراف العلاقة في مستوى طال والآثر في مستوى منخفض في سلم التطور الاجتماعى . والتقرير بأن ذات القواعد العرفية والقوانين الدولية التى تحكم العلاقة فى الحالة الأولى هى ذاتها التى تحكم العلاقة فى الحالة الثانية - مثل هذا التقرير يعد خطأ جسيماً » .

ويقدم مل بين يدي رأيه هذا تبريرين : الأول أنه لا يتوقع من الأمم المتبررة أن تحترم القواعد والعادات التى تحترمها الأمم المتحضرة . والثانى أن إضناع هذه الأمم المتبررة للحكم الأجنبى يعد فى صالحها . ويضيف ميل أن وصف أى فعل أيا كان *any conduct wherever* . يتخذ ضد هذه الشعوب المتبررة على اعتبار أنه خرق للقانون الدولى العام يعد دليلاً على أن من يقول ذلك لا يعرف طبيعة الموضوع الذى يشكك عنه . وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للبلاد المتبررة فإن الوضع يختلف تماماً بين البلاد المتحضرة حيث تحكم العلاقات بمبادئ مختلفة تماماً . فالقهر والغزو تعتبر أعمالاً غير قانونية وغير أخلاقية بين مثل هذه الدول ، على حين أنها لا تعتبر كذلك

في مواجهة الدول المتبربرة . بل قد تكون في صالحها كما سبق أن قال .

هذا هو ما يقوله جون ستيوارت مل صاحب الآراء الواسعة الانتشار حول الحرية والدعوة لها . لقد كان هؤلاء المفكرون يعيشون بأفكارهم في حدود مجتمعاتهم ويدهون إلى الحرية فيه ولكنهم كانوا لا يستطيعون أن ينظروا إلى هذا العالم الفسيح بأفق واسع .

والواقع أن هذا الذي قاله مل لم يكن مجرد كلام نظري . وقوله إن إخضاع البلاد غير المتحضرة وغزوها يعد في صالحها هذا القول كان مقبولا لدى المجتمع الدولي آنذاك .

وقد رأينا أن المسيحية اعتبرت مبرراً لقهر الشعوب غير المسيحية وغزوها ، وكذلك اعتبرت الحضارة مبرراً لذات الظلم . وعندما اجتمعت في عام ١٨٨٥ خمس عشرة دولة في برلين لتحد من التنافس بين التسابق الأوروبي في أفريقيا وتنظمه ادعت هذه الدول أنها تعمل من أجل تحضير الأفريقيين وجعلهم ينعمون بنعم الحضارة » bringing home to them the blessings of civilization » .

وعلى أي حال وأيا كان الرأي في اتخاذ الحضارة سبباً ومبرراً للتوسع والاستعمار فإن الميعار الحضاري أصبح هو الذي

يحدد الدائرة الدولية ودائرة تطبيق القواعد الدولية .

وظل المجتمع الدولي قاصراً في بداية هذا القرن على الدول التي يصدق عليها معيار الدول المتحضرة حتى أن مؤتمر لاهاي المنعقد في عام ١٩٠٧ والذي يعتبر من أهم بواكير ظواهر التنظيم الحديث للمجتمع الدولي أقر هذا المعيار Civilized Nations ورتب عليه كثيراً من القواعد .

ولم يكن من السهل تحديد هذا المعيار . إذ على أى أساس تعتبر دولة معينة متحضرة ولا تعتبر دولة أخرى كذلك .

وقد حاول شوارزنبيرجر أن يحدد هذا المعيار بأنه استقرار الحكومة ومقدرتها ورغبتها في حماية حرية وممتلكات الأجانب . وقد كان الفشل في تحقيق ذلك داعياً الدول الأوروبية أن تمد حمايتها القضائية إلى رعاياها في الخارج في صورة الامتيازات الأجنبية . كما كان داعياً إلى التقرير بأن الدولة التي لا يتحقق لديها ذلك لا تعتبر عضواً في الدائرة الدولية .

وكما كان المعيار الحضارى هو الذى يحدد الدائرة الدولية ويبرر لبعض أعضائها استثمار الدول غير المتحضرة فقد كان هذا المعيار أيضاً مصدراً لكثير من القواعد والأعراف في دائرة القانون الدولي . وقد أشرت حالا الى مؤتمر لاهاي الرابع الذى عقد في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ من أجل تنظيم القواعد

التي تحكم الحرب . وقد عكس هذا المؤتمر المعيار الحضارى
واتخذ منه أساسا يستمد منه كثيرا من الأحكام التي وضعها
باعتبارها هي الأحكام التي تسود دائرة الدول المتعدنية .

كذلك فإن شوار زنجير يرى أن العرف الدولي الذي
يحدد حدا أدنى لحقوق الأجنبي في الدول الأخرى يرتكز على
المعيار الحضارى باعتبار أن الدول المتحضرة تكفل هذا الحد
الأدنى من الحقوق للأجنبي وقد جرى بينها العمل على ذلك
حتى أصبح في مرتبة العرف المستقر .

هذا وقد وجد المعيار الحضارى تطبيقا هاما وخطيرا في ذات
الوقت في نظام محكمة العدل الدولية الدائمة التي أنشأها عهد
عصبة الأمم وفي نظام محكمة العدل الدولية التي أنشأها ميثاق
الأمم المتحدة عندما نص في نظام كل من المحكمتين على اعتبار
أن البادئ القانونية المسلمة لدى الأمم المتحضرة تعتبر مصدرا
من مصادر القانون الدولي العام .

وإذا لاحظنا أن هذا النص قد ورد في نظام المحكمة
في العصر الذي نؤثر أن نسميه عصر التنظيم الدولي والذي نرى
أن المجتمع الدولي أصبح فيه عالمياً مفتوحاً غير مغلق فإن إirاده
على هذا النحو يثير التساؤل .

هل يحمل هذا النص على القول بأن المعيار الحضارى مازال

هو المعيار الذى يحدد الدائرة الدولية ويحدد دائرة تطبيق القانون الدولى ؟

يرى القاضى السوفيتى كرييلوف فى رأيه الإلحاقى للرأى الاستشارى الذى أصدرته المحكمة فى القضية المعروفة باسم قضية التعويضات — والتي قررت فيها المحكمة أن هيئة الأمم المتحدة لها شخصية قانونية دولية وتستطيع أن تطالب بتعويض ما أصابها من ضرر نتيجة الاعتداء على أحد موظفيها — يرى هذا القاضى فى رأيه لشار إليه أن عبارة « المبادئ المسلمة لدى الأمم المتحدة » لا تنفى أكثر من مجرد المبادئ المسلمة لدى جميع الأمم .

ولكن شوارزنبجر يناقش هذا الرأى ويرى أن هذا الوصف « المتحضرة » قد جرى عليه العمل الدولى وأن التفسير السلمى للنص يقتضى الاحتفاظ بهذا الوصف على عكس ما ذهب إليه كرييلوف .

والواقع أن إيراد هذا النص فى نظام المحكمتين الدوليتين لا يدعونا إلى القول بأن المعيار الحضارى ما زال هو المعيار الذى يحدد الدائرة الدولية ويحدد دائرة تطبيق القانون الدولى العام . إن النص قاصر هنا على بيان مصدر من مصادر القاعدة الدولية ليس إلا . ومن المقبول المعقول أن يقال إن المبادئ القانونية المسلمة لدى الأمم المتحدة تعد مصدرا من مصادر القانون الدولى العام .

ولكن ما هي الأمم المتحضرة ؟ لم تعد هذه الأمم يقيين هي دول أوروبا المسيحية ومن يجرى في فلكها . كذلك فإن الدول المتحضرة في مفهوم نظام المحكتين ليس هو ذات مفهوم المعيار الحضارى الذى كان يحدد الدائرة الدولية إلى حين نشوب الحرب العالمية الأولى وخير دليل على ذلك ما جاء فى نص المادة التاسعة من نظام المحكمة التى تقضى باختيار قضاء المحكمة بحيث يمثلون الاتجاهات الحضارية الرئيسية والأنظمة القانونية الأساسية فى العالم .

وقد كان المعيار الحضارى القديم يتخذ أساساً له معيار الحضارة الأوربية ولكن النص فى صورته التى أشرنا إليها يعنى حضارات العالم كلها وما ينتج عنها من أنظمة قانونية مختلفة ولا يقتصر الحضارة على المفهوم الأوروبى دون غيره .

النص إذن يتعرض لمصدر من مصادر القاعدة الدولية ولا يحصر هذا المصدر فى الحضارة الأوربية كما أنه من غير شك لا يهدف إلى تحديد الدائرة الدولية ولا يضع لها معياراً معيناً .

والذى لاشك فيه أن المعيار الحضارى الذى كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى لم يعد معياراً صالحاً لتحديد الدائرة الدولية فى وقتنا الحاضر .



ومما تقدم جميعه ترى أن المجتمع الدولي بدأ مجتمعاً أوربياً مسيحياً مغلقاً على نفسه ثم بدأ هذا المجتمع يتسع رويداً رويداً عندما بدأت تدخله دول غير أوربية وغير مسيحية وانتقل المعيار في تلك الحقبة من معيار الأوربية المسيحية إلى معيار الدول المنحضرة .

لم يكن المجتمع الدولي في تلك المرحلة من مراحل تطوره إذن مجتمعاً مفتوحاً ولا عالمياً وإنما كان مجتمعاً مغلقاً قاصراً على عدد من الدول دون كل الدول ، وعند بداية التطور كان الإذن بالدخول إلى المجتمع الدولي أمراً عسيراً ونادراً وعندما أخذ التطور يشتد عوده وبدأت ضرورات الحياة والاتصال بين الشعوب تزداد يوماً عن يوم بدأ الباب يأخذ في الانفراج يوماً بعد يوم وبدأ التشدد يقل يوماً بعد يوم وأصبح المجتمع الدولي مفتوحاً لكل أعضاء الأسرة الإنسانية ما دام يصدق عليهم وصف الدولة — وبدأ هذا المجتمع يدخل فيما نسميه عصر التنظيم الدولي والذي بدأ بنهاية الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم .

الموضع الراهن للمجتمع الدولي أو عصر التنظيم الدولي

تمهيد : طبيعة التنظيم الدولي وتطوره :

كان العالم قد دخل بعد الحرب العالمية الأولى إذا فيما نسميه عصر التنظيم الدولي فإن لهذا التنظيم جذوراً ضاربة في القدم . ولا شك أن التنظيم الراهن للمجتمع الدولي هو نتيجة لهذا التطور الطويل وإن لم يكن نهاية له ذلك لأن التطور بطبيعته يأبى الجلود والوقوف عند صورة معينة من صور التنظيم .

وتتبع تطور المجتمع الدولي وصور التنظيم فيه منذ الأزمنة السحيقة يخرج عن الغرض من هذه الدراسة ولا تتسع هي له . وقد أشرت في الفصل السابق إلى تطور المجتمع الدولي من مجتمع مغلق إلى مجتمع مفتوح كذلك أشرت إلى ما كانت تهدف إليه الامبراطوريات القديمة من سيطرة عالمية تستهدف جمع العالم المعروف كله تحت صورة أو أخرى من صور الحكومة العالمية الواحدة إلا أن هذه الصورة لم تتحقق قط لا في العالم القديم ولا في العالم الحديث .

وقد حاولت الأديان من ناحية أخرى أن تصل إلى هذه الوحدة العالمية الشاملة ولكنها لم تصل إلى تحقيق هذا الغرض بل إنها على العكس من ذلك أدت إلى انقسام المجتمع الدولي في بعض فترات تطوره أقساماً يقف بعضها في مواجهة بعض ، خاصة في الوقت الذي كان فيه الإسلام يسيطر على الجزء الغالب من شرق الكرة الأرضية وكانت المسيحية تسيطر على غرب هذا العالم .

وقد شاءت كثير من الظروف — لا محل لتفصيلها هنا — إبتداء من القرن الخامس عشر أن يتقهقر العالم الإسلامي وأن يتقدم العالم المسيحي ويزدهر مما أدى إلى أن أخذ المجتمع الدولي صورة المجتمع الأوروبي المسيحي كما أشرت في الفصل السابق .

ومع ذلك فإن المجتمع الأوروبي المسيحي وإن كان يكون وحدة في مواجهة غيره إلا أنه كان في داخله يفيض بالمنازعات والصراع بين أولئك المتدينين المحافظين — وعلى رأسهم رجال الكنيسة الأرثوذكسية — وبين المتحررين المتطورين وهم البروتستانت .

ووصل هذا النزاع إلى قمته عندما قامت حروب الثلاثين عاماً

وقد كانت حروب الثلاثين عاماً هزة عنيفة أيقظت الضمير الأوروبي وأدت إلى توجيه المجتمع الدولي — في صورته الأوروبية للمسيحية — وجهة بدأت معها أولى مظاهر التنظيم الدولي الحديث عندما عقدت معاهدات وستفاليا التي يربط الكثيرون بينها وبين نشأة القانون الدولي العام الحديث بل ونشأة المجتمع الدولي باعتباره مجموعة من الدول تخضع لتنظيم قانوني معين .

وتستمد معاهدات وستفاليا أهميتها من المناقشات السياسية التي حدثت إبان المفاوضات التمهيدية لها ومن طول فترة هذه المفاوضات وتنوع الموضوعات التي عالجتها نصوص هذه المعاهدات. ولعل من الإنصاف أن يقال إن معاهدات وستفاليا والصورة التي انتهى إليها المجتمع الدولي بعدها سبقتها في العالم المسيحي محاولات نظرية لم يكتب لها التوفيق إلا أنها محاولات في الطريق على أي حال .

ومن أبرز هذه المحاولات المشروع الذي وضعه بيردى بوا سنة ١٣٠٥ — والمشروع الذي وضعه الوزير الفرنسي سلى سنة ١٦٠٣ . وهذان المشروعان وغيرهما كانا يهدفان إلى إقامة دولة مسيحية كبرى تضم جميع شعوب أوروبا .

ولكن معاهدات وستفاليا — ١٦٤٨ — لم تكن مجرد مشروع خيالى يهدف إلى آمال خيالية وإنما كانت حقيقة واقعة أنهت الصراع الطويل بين الكنيسة الكاثوليكية والمتحررين البروتستانت كما أنها وضعت بذور فكرة التوازن الدولى التى أكدتها معاهدة أوترخت بعد ذلك .

وقد أخذت فكرة الدولة بمفهومها الحديث تستقر بعد عام ١٦٤٨ — وأخذت الحركات القومية تجتاح أوروبا وتوحدت الدويلات الألمانية فى دولة واحدة وحدث مثل ذلك أيضاً فى إيطاليا وجاءت حروب نابليون فهزت أوروبا وهزت أرجاء كثيرة من العالم . وانهت هذه الحروب — شأن كل الهزات العنيفة — بخطوة واضحة فى تطور التنظيم الدولى وإن اتسمت بسمة الرجعية والتحفظ كرد فعل لما أحدثته الثورة الفرنسية وحروب نابليون من هزات عنيفة فى البيوت المالكة الأوروبية . وأخذت هذه الخطوة صورتها فى مؤتمر فيينا — ١٨١٥ — الذى أدى — إلى نشأة المجتمع الأوروبى — *The Concert of Europe* بين دول التحالف المقدس .

والظاهرة الواضحة بعد مؤتمر فيينا المشار إليه أن المؤتمرات الدولية قد تكررت بعد ذلك لحل المنازعات والمشاكل الدولية

وتبادل الرأي حولها بدلا من الاكتفاء بالاتصالات الدبلوماسية
الثنائية العادية التي كانت غالبية قبل مؤتمر فيينا .

وقد ظهرت دول مؤتمر فيينا بمظهر من يمك بزمام الأمور
في أوروبا ويملك فتح باب الجمع الأوربي لمن يشاء من الدول
ويقلقه دون من يشاء .

من ذلك ما قرره هذه الدول من السماح لبلجيكا واليونان
عام ١٨٣٠ من الدخول إلى حظيرة هذا الجمع بعد استقلالها ..
الأولى عن هولندا والثانية عن تركيا . وما قرره أيضاً في مؤتمر
باريس ١٨٥٦ من السماح لتركيا غير المسيحية بدخول هذا
الجمع أيضاً .

وقد تعددت المؤتمرات في القرن التاسع عشر نذكر منها
مؤتمر باريس ١٨٥٦ ومؤتمر لندن ١٨٧١ ومؤتمرات برلين
في ١٨٧٨ و ١٨٨٤ و ١٨٨٥ .

وتعد هذه المؤتمرات هو في حد ذاته ظاهرة من ظواهر
بداية التنظيم الدولي بصورته للعاصرة .

ويرى البعض أن مؤتمرات لاهاي (١٨٩٩ — ١٩٠٧)
كانت هي الأخرى من المقدمات الأساسية التي عادت الطريق
أمام التنظيم الدولي القائم الآن .

ولاشبهة في أن مؤتمرات لاهاي وما أسفرت عنه كانت خطوة من خطوات التطور نحو مجتمع دولي يقدر مسؤولياته ويقدر الإعتبارات الإنسانية في الحياة الدولية .

وأهم من ذلك كما يلاحظ كلود بالنسبة لمؤتمرات لاهاي أنها كانت تمثل اتجاها نحو العالمية . فالمؤتمر الأول — ١٨٩٩ اجتمع فيه ست وعشرون دولة غالبيتها أوربية على حين أن للمؤتمر الثاني ضم أربعة وأربعين دولة ظهرت بينها كثير من دول مجموعة أمريكا اللاتينية . وهكذا فقد تحققت أول جمعية عمومية للعالم — على حد تعبير كلود — في لاهاي عام ١٩٠٢ .

ومما يجعل لقول كلود هذا كثيراً من الوجاهة أن خمس دول أسيوية حضرت مؤتمرات لاهاي وهذه الدول هي : تركيا والصين واليابان وفارس وسيام .

واشتراك دول من أمريكا اللاتينية ودول من آسيا في مؤتمر دولي ظاهرة في ذلك الوقت — تستحق التسجيل .

كذلك فإن من المسائل التي تحسب لمؤتمر لاهاي الثاني — إلى جوار اتساعه وشموله — أنه جمع بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة .

يقول سكوت : إنها المرة الأولى التى يجتمع فيها ممثلو كل الدول جنباً إلى جنب ليناقدشوا ما يهمهم جميعاً وما يؤدى إلى صالح الجنس البشرى كله .

وقد كان من المقرر أن يعقد مؤتمر ثالث فى لاهائى عام ١٩١٥ ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى قضى على هذا الأمل من ناحية ؛ إلا أن الحرب وأهوالها مهدت السبيل من ناحية أخرى إلى فتح الباب واسعا أمام التنظيم الدولى بصورته الراهنة .

ومن الأمور الواضحة فى تطور التنظيم الدولى أن كل خطوة واسعة من خطواته كانت دائماً تأتى عقب هزة من الهزات العالمية الكبرى . معاهدات وسفاليا عام ١٦٤٨ جاءت عقب حروب الثلاثين عاما . مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ جاء عقب حروب نابليون التى هزت أوروبا بل والعالم كله إلى حد كبير . مؤتمرات لاهائى جاءت والعالم يترنح على هاوية الحرب العالمية الأولى .

وقامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وكانت أهوالها مما لم يسبق للعالم أن شاهده من قبل وكانت نتيجة ذلك الحتمية أن يتجه العالم إلى صورة من صور التنظيم الدولى لم تسبق

أيضاً من قبل حتى يتفادى بهذه الصورة من صور التنظيم مثل هذه الكارثة التي تمثلت في الحرب العالمية الأولى .
وكان أن نشأت عصبة الأمم بمقتضى معاهدات فرساي عام ١٩١٩ .

ولا تتسع هذه الدراسة لتحليلات تفصيلية للتنظيم الدولي بطبيعة الحال . والذي يهمنا من دراسة موضوع التنظيم الدولي وتطوره هو التذليل على أن المجتمع الدولي الذي كان مغلقاً على دول أوروبا المسيحية بآدى ذى بدء ثم اتسع قليلاً ليشمل بعض الدول المتحضرة — هذا المجتمع أخذ في التطور وأخذت معايير اكتساب عضويته تختلف اختلافاً كلياً عن تلك المعايير القديمة .

وإذا كان الدخول في عصبة الأمم يعد معياراً للدخول في الأسرة الدولية فإن هذا الدخول لم تكن معاييره إلا الأوربية ولا المسيحية ولا الحضارة بمعانيها التي كان يقصد القرن التاسع عشر جعلها معايير للدخول في المجتمع الدولي .
وأدى تطور الحياة الدولية إلى اختفاء هذه المعايير القديمة وظهور معايير جديدة .

وإنه وإن كانت دراسة شروط العضوية في عصبة الأمم

— باعتبار أن هذه الشروط تمثل إلى حد كبير شروط الدخول في الأسرة الدولية — ليست محل دراستنا هنا فإتينا مع ذلك حين نستعرض هذه الشروط التي وضعها الفقرة الثالثة من المادة الأولى من عهد العصبة نجد أنها تجعل معايير القبول في المنظمة الدولية بعيدة كل البعد عن أن تكون هي المعايير القديمة .

وإذا كانت الأسرة الدولية أوسع معنى ونطاقا من العصبة فإن الأسرة الدولية تحتوى العصبة . ودخول العصبة يحمل في ذاته معنى الدخول ضمنا في نطاق الأسرة الدولية .

ولم يكن العهد يشترط الأوربية ولا المسيحية ولا الحضارة لاكتساب عضوية المنظمة الدولية . وإنما كان يشترط أن تكون الوحدة الدولية الراغبة في العضوية تحكم نفسها حكما ذاتيا وأن تعطى ضمانات كافية على رغبتها في مراعاة التزاماتها الدولية وأن تقبل التنظيم الذي تضعه العصبة فيما يتعلق بقواتها المسلحة برية وبحرية وجوية .

وقد جرى النساؤل عما إذا كان يمكن اعتبار عصبة الأمم منظمة عالمية شاملة .

وقد ذهب البعض إلى أن العصبة من ناحية المبدأ كانت ذات خاصية عالمية .

وذهب رأى آخر إلى أن العصبة كانت منظمة لها صفة الخصوصية ولم تكن لها صفة العالمية .

والواقع من الأمر أن العصبة كانت عالمية بحكم اتجاهها ولكنها لم تكن عالمية بحكم تكوينها إذ أنها لم تضم كل الوحدات الدولية التي كانت قائمة في عهدها .

ويقول كلود إينه في وقت من الأوقات كانت العصبة تضم كل دول العالم عدا الولايات المتحدة الأمريكية و « الحجاز » (هكذا في الأصل) .

ويبدو أن الحرب العالمية الأولى لم تكن كافية لتعطي البشرية درساً يدعوها إلى تنظيم أمورها تنظيمًا سليماً ، فإذ إن مضي وقت غير طويل حتى بدأت المطامع الاستعمارية التوسعية تطل برأسها من جديد وهجرت عصبة الأمم عن أن تواجه التناقضات العميقة التي كانت تعيش في كيان المجتمع الدولي . وكان لا بد للكارثة العالمية الثانية أن تقع في خريف عام ١٩٣٩ .

ولم يخل تركيب المجتمع الدولي من التناقض حتى أثناء الحرب ويمكن أن نضرب مثلاً لذلك أن يلتقي المعسكران الشيوعي

والرأى فى تحالف واحد ضد عدو مشترك هو دول المحور :
ألمانيا وإيطاليا واليابان ، وكلها دول كانت تقوم على نظم
دكتاتورية عسكرية .

وكان طبيعياً بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية أن يشجع
العالم نحو محاولة جديدة للتنظيم الدولى .

وقد تمخضت التجربة الجديدة عن إنشاء هيئة الأمم المتحدة
باعتبارها أحدث صورة من صور التنظيم الدولى . فما هو معيار
دخول الهيئة الجديدة ؟

يذهب الفقيه المولندى رولنج إلى أن عهد المعايير القديمة
لدخول المجتمع الدولى قد انتهى وإلى أن المادة الرابعة من ميثاق
هيئة الأمم قد جاءت — بهذا المعيار الجديد : معيار الدول
المحبة للسلام ، ويرى أنه المعيار الذى يحكم الدخول إلى الأسرة
الدولية فى وضعها الراهن .

وقد أبدى رولنج اهتماماً خاصاً بظهور الدول الآسيوية
والأفريقية وبروزها إلى الحياة الدولية . وهو يرى أن ظهور
هذه الدول لابد وأن يكون ذا تأثير عميق على مضمون القواعد
الدولية نفسها ذلك أن القواعد التقليدية فى القانون الدولى عندما
وجدت لم تشارك هذه الدول الجديدة فيها ولم تكن تلك

القواعد بالتالى تعبر عن مصلحتها وإنما كانت تعبر عن مصالح الدول الأوربية المتفوقة صناعيا ويرى أنه لا بد وأن يهيب القواعد التقليدية كثير من التطور نتيجة ظهور هذه القوى الجديدة التى لم تشارك فى تكوين القواعد القديمة .

وقد جرى التساؤل فى ظل الهيئة كما جرى فى ظل العصبة عن صفتها العالمية .

والواقع — كما سبق أن قلت بالنسبة للعصبة — أن الهيئة الدولية إذا نظرنا إليها من ناحية أعضائها الحاليين فلا شك أنها لا تكتسب الخاصية العالمية باعتبارها لاتضم كل دول العالم (١١١ دولة حتى الآن ومنظور أن تكون ١١٣ — أو أكثر فى هذه السنة) ولكن إذا نظرنا إليها من ناحية كون شروط العضوية هى شروط من الجائز أن تتحقق فى أى وحدة دولية ؛ وليست هذه الشروط من نوع المعايير التى تقتصر على نوع معين أو عدد معين من الدول فقط وتستبعد غيرها كما كان الحال قديماً ، مثلاً — إذا نظرنا إلى الهيئة من هذه الناحية وقدرنا أن الميثاق فى بعض نصوصه — المادة السادسة مثلاً — يتعرض للدول غير الأعضاء ويهدف إلى صيانة السلام والأمن العالميين ؛

إذا نظرنا إلى هذه الوجهة استطعنا أن نقول إن هيئة الأمم المتحدة تحمل معنى عالميا .

والمجتمع الدولي الراهن — الذى تمثل هيئة الأمم المتحدة أكبر تنظيم فيه — مجتمع متشابك لم يعد من المستطاع أن يعيش عضو فيه بمنزل عن بقية الأعضاء . ولم يعد من المستطاع أيضا أن يحدث عدوان على جزء من هذا المجتمع الدولي دون أن يتأثر المجتمع الدولي كله ودون أن يحدث فيه رد فعل عميق نتيجة هذا العدوان .

وما زال المجتمع الدولي كله يعيش كل لحظة من لحظات مشكلة الكونغو فى قلب القارة السوداء .

والكونغو هذه هى ذات الدولة التى كانت إحدى موضوعات مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ ولم تكن آنذاك إلا ملكا خاصا للملك البلجيكي ١١

إن هذا المثل الفريد يعطى فكرة واضحة عن عمق التطور الذى أصاب المجتمع الدولي .

قطعة من العالم بكل ما فيها ومن فيها تعتبر ملكا خالصا لملك من الملوك ثم يتنازل عنها هذا الملك لدولته فتصبح مستعمرة بلجيكية ثم ينتهى الاستعمار ولكنه رغم انتهاءه من الناحية الرسمية

يتشبث بالبقاء فينشر الحراب والفرقة والحرب الأهلية، ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يعيش بمعزل عن هذه الأحداث بل هو يعيش وسطها ويعانها وتأخذ هذه الأحداث فيمن تأخذ رجلاً أقل ما يقال فيه إنه كان من خدام السلام المخلصين — وإن أخطأ أحياناً — ذلك هو السكرتير العام الراحل لهيئة الأمم المتحدة داج همرشولد. — وتوشك هذه الأحداث أن تنتهي إلى إفلاس المنظمة لكثرة ما أرهقتها به من مصروفات وتلجّتها إلى إصدار سندات لتستطيع أن تواجه ما تحتاجه من نفقات .

وتكون هذه الأزمة التي تعيش في قلب القارة السوداء والتي تشغل العالم كله — تكون هذه الأزمة نفسها سبباً لمظهر من مظاهر تطور جديد لا تخفى دلالاته، ذلك هو المظهر الذي يتعلق بسكرتير هيئة الأمم المتحدة الجديد واختياره من دولة آسيوية من دول الحياض الإيجابية التي لم تدخل المجتمع الدولي إلا حديثاً .

قد تكون هذه الوظيفة من ناحية النصوص ليست إلا عملاً تنفيذياً لا أهمية له ولكنها من ناحية الواقع العملي أثبتت أنها وظيفة ذات تأثير واضح على الأحداث الدولية ، وبلغ من أهمية هذه الوظيفة أن موقف الاتحاد السوفيتي بالنسبة لها كاد أن يهدد كيان المنظمة الدولية كله بالانهيار .

إنه مجتمع متشابك وإنه يتسع يوماً بعد يوم وإنه مجتمع مفتوح غير مغلق ؛ تلك هى السمات الأساسية للمجتمع الدولى الراهن .
ومشكلة الكونفونو التى ضربنا بها المثل حالا دليل واضح على أن هذا العالم الذى نعيش فيه عالم متشابك تحكمه — شاء أفراد أم لم يشأوا — وحدة المصير .

أما كون هذا المجتمع يتسع يوماً بعد يوم وكونه مجتمعاً مفتوحاً غير مغلق فيكفى للتدليل عليه أن تتبع تطور اتساع هيئة الأمم المتحدة .

بدأت الهيئة بإحدى وخمسين دولة وظل عدد أعضائها فى تزايد مستمر حتى الآن .

وعندما ننظر فى كتاب جيرار « تاريخ موجز للتنظيم الدولى » الصادر فى عام ١٩٥٤ نجده يحصى عدد أعضاء الأمم المتحدة بستين عضواً .

فإذا صعدنا قليلاً إلى ريتير فى كتابه « التنظيمات الدولية » الصادر فى عام ١٩٥٨ وجدنا العدد يرتفع إلى ثمانين دولة .

حتى إذا وصلنا إلى عام ١٩٦٢ وجدنا أستاذنا الدكتور حامد سلطان يحصى هذا العدد بما يربو على المائة دولة .

وعندما يوشك الفقيه العربى على الانتهاء من كتابه الذى بدأ

فيه مع بداية عام ١٩٦٢ — نراه يقرر أن عدد أعضاء الهيئة يبلغ مائة دولة وأربعة .

هذا وقد بلغ تعداد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة حتى منتصف أكتوبر ١٩٦٢ مائة دولة وعشرة وساهمت القارة الإفريقية وحدها بزيادة الهيئة الدولية بأربعة أعضاء : الجزائر وأورندا وبورندي وأوغندا .

ثم وصل هذا العدد إلى مائة وإحدى عشرة دولة بدخول الكويت في عضوية الهيئة الدولية .

والذي لاشك فيه أن السنين القادمة سترى مع تصفية البقية الباقية من الاستعمار الأوربي في أفريقيا زيادة عدد الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وسترى السنوات القادمة زيادة وتطوراً في أنواع الصلات التي تربط دول العالم وشعوبه .

وهكذا يتضح لنا مما تقدم أنه مجتمع متشابك — ذلك المجتمع الدولي الذي نعيش فيه — وأنه مجتمع يتسع يوماً بعد يوم وأنه مجتمع مفتوح غير منلق .

ولكن هل يخلوا بناء هذا المجتمع بصورته الراهنة من المتناقضات .

إذا أردنا أن نلقى نظرة تحليلية على المجتمع الدولي بصورته

الراهنه وما يحتويه من تنظيمات فإتينا نستطيع أن نلحس تناقضين أساسيين لا بد وأن يؤدي تفاعلهما إلى تطوير هذا المجتمع على نحو أو على آخر .

أما الظاهرة الأولى من ظاهرتي التناقض في المجتمع الدولي المعاصر فإنها تتمثل في أن هذا المجتمع رغم أنه يستشعر ضرورة وجود تنظيم دولي ، وأنه بغير هذا التنظيم الذي يخضع لقواعد معينة فإن الحياة الدولية تصبح عبثا لا يمكن معه استمرارها — رغم ذلك الشعور الملح نحو ضرورة وجود تنظيم دولي فإن أعضاء هذا المجتمع ما زالوا يتشبثون بفكرة السيادة التقليدية وإن طامنوا من غلوائها قليلا .

والواقع أن التشبث بفكرة السيادة لدى الدول الكبرى مصدره أن هذه الدول حريصة على أن لا تفرط في حريتها في التصرف أيا كان مظهر هذه الحرية .

كما أن التشبث بالفكرة لدى الدول الصغرى والدول الحديثة الاستقلال مصدره الذكريات المؤلمة لمهود الاستعمار . وتقدر هذه الدول أن زوال صورة الاستعمار القديمة أو قرب زوالها يترك في الوقت ذاته أويحاول أن يترك صورة من صور الاستعمار

والاستغلال الاقتصادى . وهذا كله أدى بهذه المجموعة من الدول إلى التثبيت بفكرة السيادة .

هذه هي الظاهرة الأولى من ظاهرتى التناقض فى المجتمع الحديث : ضرورة التنظيم الدولى من جهة والإصرار على فكرة سيادة الدولة من جهة أخرى .

أما الظاهرة الثانية من ظاهرتى التناقض فى هذا المجتمع الدولى فهي تتمثل فى أن القواعد التقليدية للقانون الدولى نشأت وترعرعت بين دول أوروبا المسيحية بقصد حكم العلاقات بين هذه الدول المتقاربة الثقافة من جهة وبقصد تمكين سلطان هذه الدول فى مواجهة غيرها من جهة أخرى . ولذلك فإن هذه القواعد التقليدية تقرر فكرة الاستعمار وتقر شرعية المعاهدات غير المتكافئة وما إلى ذلك كله . على حين أن المجتمع الدولى بصورة الراهنة لم يعد قاصرا على تلك المجموعة المحدودة العدد من الدول التى نشأت بينها هذه القواعد والتى قصد بها أن تحكم علاقاتها وأن تحميها وتؤكد سلطانها فى مواجهة غيرها وإنما اتسع هذا المجتمع ليظل بظله الدول التى كانت موضوعا للاستعمار وكانت موضوعا لاستغلال الدول الأوربية التى نشأت هذه القواعد بينها . وهذه الدول لم تشارك — بطبيعة الحال فى نشأة هذه القواعد

الدولية التقليدية ومع ذلك فهي تطالب بأن تحكمها هذه القواعد الآن .

هاتان الظاهرتان من ظواهر التناقض تملآن الآن في كيان المجتمع الدولي وما يحتويه من تنظيمات وها لا بد وأن تؤدى حسب منطق الأمور ومنطق التطور إلى دفع هذا المجتمع وتطويره وتشكيله تشكيلا آخر يدفع عجلة التطور من جديد . وإذا كانت هيئة الأمم المتحدة هي أحدث صورة من صور التنظيم الدولي فإنها من غير شك جديرة بأن نفردها فصلا خاصا في هذه الدراسة باعتبارها قمة التطور الدولي حتى الآن .



هيئة الأمم المتحدة

تمهيد :

قلنا إن المجتمع الدولي تطور تطورات عميقة عبر القرون الأخيرة حتى وصل إلى ما نسميه عصر التنظيم الدولي وهو العصر الذي نعيش فيه .

وقد تحدثنا عن عصر التنظيم الدولي بصفة إجمالية ولكن لما كان تطور هذا التنظيم قد انتهى في الزمن الذي نعيش فيه إلى أمم صورية من صور هذا التنظيم حتى الآن وهي هيئة الأمم المتحدة فقد كان لزاماً أن نخص هذه الهيئة الدولية الكبيرة بفصل خاص ندرسها فيه دراسة موجزة تبين أحكام الميثاق الذي أنشأ هذه الهيئة وأهداف ذلك الميثاق ومبادئه .

(١) مرمزة ما قبل الميثاق :

ولاشك أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة لم يكن وليد يومه وإنما كانت هناك — قبله محاولات وتمهيدات كثيرة ولم يكن الاتفاق على نصوص الميثاق بين دول تختلف فلسفاتنا ونظمها

الاجتماعية ونظرتها إلى القانون الدولي العام بالأمر الهين السهل .
وأول خطوة خطتها الدول نحو إنشاء هذه المنظمة الدولية
بدأت والحرب العالمية الثانية مازالت مشتعلة الأوار، وتمثلت هذه
الخطوة في اجتماع ست وعشرين دولة في واشنطن بالولايات
المتحدة الأمريكية وإصدارها في أول — يناير ١٩٤٢ التصريح
الذي عرف باسم « تصريح الأمم المتحدة » . وقد وقع على هذا
التصريح ممثلوا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا
وغيرها من الدول التي كانت تدور في فلك الحلفاء إبّان الحرب .
وأباح التصريح أن ينضم إليه كل دولة تقدم معونة فعلية ضد
دول المحور وقد انضمت « مصر » إلى ذلك التصريح في ٢٧
فبراير ١٩٤٥ .

وإذا كان التصريح السابق قد سمي باسم « تصريح الأمم
المتحدة » إلا أن العزم على إنشاء منظمة دولية لم يكن واضحاً
فيه تماماً وإنما اتضح العزم على إنشاء هذه المنظمة بعد ذلك
في تصريح موسكو الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣ عن ممثلي
الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا والصين ، وقد
ورد في الفقرة الرابعة من ذلك التصريح أن ممثلي الدول الأربع
يعترفون بضرورة أن تُلشأ في أقرب وقت مستطاع هيئة دولية

عامة لصيانة السلام والأمن الدولى قائمة على مبدأ المساواة
فى السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام والعضوية فيها مفتوحة
لكل هذه الدول كبيرة وصغيرة

وقد وضع هذا التصريح التاريخى أساسين هامين من الأسس
التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة فيما بعد. وهذان الأساسان هما:
(أ) المساواة فى السيادة بين الدول جميعاً .

(ب) فتح باب عضوية المنظمة الدولية لجميع الدول المحبة
للسلام .

وسنرى إلى أى حد وفق الميثاق واتهى التطبيق العملى
إلى مراعاة هذين المبدئين .

(ب) سرعته إعداد الميثاق :

أول مرحلة عملية من مراحل إعداد الميثاق بدأت بإقتراحات
دمبرتون أوكس التي جاءت نتيجة لاجتماعات ممثلى الاتحاد السوفيقى
والولايات المتحدة وبريطانيا والصين وقد انتهت هذه الاجتماعات
فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ إلى الأسس التي ستقوم عليها الهيئة الدولية
الجديدة وأهدافها .

وبعد مؤتمر دمبرتون أوكس انعقد مؤتمر للأقطاب فى يالطا

في الفترة من ٣ إلى ١١ فبراير ١٩٤٥ حضره رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ورئيس وزراء بريطانيا وأصدورا عدة قرارات أهمها :

« لقد عقدنا العزم على أن ننشئ مع حلفائنا في أقرب فرصة ممكنة هيئة دولية عامة للمحافظة على السلم والأمن . ونعتقد أن هذه الهيئة ضرورية سواء لمنع الاعتداء أو لإزالة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى الحرب وذلك بالتعاون الوثيق المستمر بين كافة الشعوب المحبة للسلام » .
وتقرر في هذا المؤتمر دعوة مندوبي الأمم المتحدة للاجتماع في سان فرانسيسكو على الشاطئ الغربي للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٥ إبريل سنة ١٩٤٥ — وقرر « مؤتمر يالطا » أيضا دعوة كبار فقهاء القانون الدولي في العالم لوضع مشروع نظام محكمة العدل الدولية على غرار نظام محكمة العدل الدولية الدائمة التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى .

وبما يجمل ذكره هنا أن المرحوم محمد حافظ رمضان مثل «مصر» في مؤتمر الفقهاء وقدم إلى المؤتمرين بحثا بين فيه بالشرعية الإسلامية من مكان تستقل به بين غيرها من الشرائع القانونية العالمية والتي يجعلها أهلا لأن تمثل ضمن النظم القانونية الرئيسية في العالم

في المحكمة المقترح لإنشاؤها ، وقد أخذ بهذا الاقتراح بالفعل .
وقد انعقد أيضاً مؤتمر سان فرانسيسكو بين ممثلي الأمم المتحدة
الذين بلغوا آنذاك تسعاً وأربعين دولة — وتخلفت بولندا
لخلاف حول الحكومة التي تمثلها — وانهى المؤتمر في ٢٦ يونية
بإعلان ميثاق هيئة الأمم المتحدة وبتوقيعه من قبل الدول
التسع والأربعين . وقد وقعت بولندا الميثاق بعد ذلك وعلى
التحديد في ١٥ أكتوبر ١٩٤٥ — وبذلك تعتبر الدول الأصلية
التي وقعت ميثاق الأمم المتحدة خمسين دولة .

وبدء العمل بالميثاق فعلاً — بعد اتخاذ الإجراءات
الدستورية الخاصة بالتصديق عليه من جانب الدول الأعضاء —
في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ .

وانعقدت الجمعية العامة للهيئة الدولية الجديدة لأول مرة
في ١٠ يناير ١٩٤٦ — وبهذا الانعقاد دخل المجتمع الدولي
في طور جديد من أطواره الهامة وكانت الإنسانية كلها تؤمل
آنذاك أنها بدأت تدخل عهداً من عهود السلام والاستقرار
في حياة البشرية . وبعد هذا التمهيد الموجز نبدأ دراسة ميثاق
المنظمة الدولية نفسه .

ميثاق الأمم المتحدة

أهداف ومبادئ :

حدد الميثاق أهداف الهيئة الدولية في مادته الأولى وقد بأنها هي :

١ — حفظ السلم والأمن الدولى وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم وإزالتها وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتندرج بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى ، لحل كل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الإخلال بالسلم وتسويتها .

٢ — إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة ، لتعزيز السلم العام .

٣ — تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز

احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٤ — جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة .

وإذا كانت هذه هي أهداف الهيئة الدولية وغاياتها فقد حدد الميثاق المبادئ التي تعمل الهيئة الدولية وأجهزتها في سعيها لتحقيق الأهداف والغايات المذكورة على النحو الآتي :

١ — تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الهيئة ، والواقع أن هذا المبدأ الأساسي خرج عليه خروجها واضحا فيما يتعلق بتقرير حق القيتو للدول الخمسة الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن كما سيأتي بيانه .

٢ — لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق .

٣ — يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر .

٤ — يتمتع أعضاء الهيئة جميعهم في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على نحو لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها المنصوص عليها في المادة الأولى من الميثاق والتي تفهم من روح الميثاق العامة بطبيعة الحال .

٥ — يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أى عمل تتخذه وفق هذا الميثاق كما يتمتعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة لإزاءها عملاً من أعمال النزع أو القمع .

٦ — تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي .

٧ — لا يسوغ للهيئة الدولية وهي تسمى إلى تحقيق أغراضها ومقاصدها أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الساطان الداخلي لدولة ما وليس في الميثاق ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل وفقاً لأحكامه .

هذه هي المبادئ والوسائل التي تندرج بها الهيئة الدولية وهي بسبيل تحقيق أهدافها وغاياتها .

الشخصية القانونية للمنظمة الدولية :

الشخصية القانونية معناها ببساطة أن يكون الشخص « أو الوحدة المعينة » مخاطباً بحكم القواعد القانونية .

ولتفسير ذلك نقول إن الرقيق في الزمن القديم لم يكن مخاطباً بحكم القواعد القانونية ومن ثم فإنه لم يكن شخصاً قانونياً وإن كان شخصاً طبيعياً .

كذلك فإن الحيوان والجماد لا تخاطبهما القواعد القانونية خطاباً مباشراً وعلى ذلك فهما ليسا من الأشخاص القانونية . ولا شك في أن الدولة هي أهم الأشخاص القانونية في النظام القانوني الدولي، ولكن هل تعتبر المنظمات الدولية أيضاً أشخاصاً قانونية في ذلك النظام ؟

جرى خلاف كثير بين الفقهاء ليس هنا محل الخوض فيه ولكن الرأي الراجح في فقه القانون الدولي وهو الرأي الذي أيدته محكمة العدل الدولية يذهب إلى أن هيئة الأمم المتحدة بالذات باعتبارها منظمة دولية تكتسب الشخصية القانونية الدولية وتعتبر شخصاً من أشخاص القانون الدولي .

ولعل أول ما يجب أن نرجع إليه — لنعلم ما إذا كانت هيئة

الأمم المتحدة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية — هو الميثاق
الذي أنشأها .

وتنص المادة ١٠٤ من الميثاق على أن « تتمتع الهيئة في بلاد
كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء
وظائفها وتحقيق مقاصدها » .

والأهلية القانونية هي وصف للشخصية القانونية وهي
بمثابة الصلاحية لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات .

كذلك فإنه من الثابت أن للمنظمة الدولية حق عقد
المعاهدات وهذا يعنى حقها في إنشاء قواعد قانونية دولية وهذا
لا يتأتى إلا إذا كان لها الشخصية القانونية الدولية .

وعلى أى حال فقد قطعت محكمة العدل الدولية في هذا الأمر برأيها
الاستشارى الصادر في ١١ أبريل ١٩٤٩ عندما قتلت العصابات
الصهيونية في إسرائيل الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة
ونار التساؤل عما إذا كان من حق الهيئة أن تطالب بتعويض
عن مقتل أحد موظفيها . وقد أجابت محكمة العدل عن هذا
التساؤل بقيام حق المحكمة في التعويض .

وقد جاء في رأى المحكمة الدولية « وفي رأى المحكمة أنه
قد قصد للمنظمة أن تمارس وأن تتمتع — وهي في الواقع

تمارس وتتمتع — بوظائف وحقوق لا يمكن تفسيرها إلا على أساس امتلاك قدر كبير من الشخصية الدولية والأهلية للتصرف في النطاق الدولي . إن الهيئة في الحاضر هي أعلى مثل للمنظمات الدولية وأنها لا تستطيع القيام بما قصد إليه مؤسسوها لو حرمانها من الشخصية القانونية » وهكذا قطعت محكمة العدل بأن لـهيئة الأمم المتحدة الشخصية القانونية الدولية .

فروع المنظمة الدولية « هيئة الأمم المتحدة » :

تتكون المنظمة الدولية « هيئة الأمم المتحدة » من فروع ستة أساسية هي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة .

هذه هي الفروع الأساسية للمنظمة الدولية على أنه لا مانع . يمنع من إنشاء فروع ثانوية أخرى .

وهناك بالفعل عديد من هذه الهيئات القانونية التي كان بعضها موجوداً قبل إنشاء الهيئة الدولية ثم تبع لها بعد ذلك ، ومنها ما أنشأته الهيئة الجديدة نفسها — ومن أمثلة هذه الهيئات الثانوية :

منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة
العالمية ولجنة الطاقة الذرية وما إلى ذلك من فروع ثانوية .
وسنقتصر هنا على دراسة موجزة للفروع الأساسية الست
للمنظمة الدولية .

١ — الجمعية العامة .

تظهر أهمية الجمعية العامة من أنها الفرع الأساسي الوحيد
من فروع الهيئة الذي يتألف من أعضاء الهيئة جميعاً بلا استثناء .
وكون الجمعية العامة مكونة من أعضاء الأمم المتحدة جميعاً
جعلها بمثابة المركز الأساسي مقارناً بفروع الهيئة الأخرى
وجعلها صاحبة الرأي الأعلى في كثير من الشئون والمسائل
الدولية وسندرس وظائف الجمعية العامة بعد قليل .

ويجربى التصويت في الجمعية العامة — كما يجربى في سائر
فروع المنظمة — على سنة أن لكل عضو صوتاً واحداً مهما تعدد
ممثلوه . فالدولة العضو لها صوت واحد بصرف النظر عن قوتها
أو حجمها أو عدد سكانها أو نسبة مساهمتها في ميزانية الهيئة
الدولية . ففي الجمعية العامة للاتحاد السوفيتى صوت واحد ولرواندا
صوت واحد أيضاً . وذلك تأسيساً على مبدأ المساواة الذى أقره
الميثاق وجعله أحد المبادئ الأساسية التى تقوم عليها المنظمة

الدولية . وقد كان التصويت في المنظمات الدولية قبل إنشاء «الأمم المتحدة» يجرى على قاعدة الإجماع بمعنى أنه لا يصدر قرار عن منظمة دولية إلا بإجماع أعضائها والذي يعارض القرار لا يلتزم بما قرره الأغلبية وكان هذا الوضع متفقاً تماماً مع النظرية التقليدية في السيادة المطلقة للدولة . ولكن نظرية السيادة المطلقة ما كان يمكن لها أن تسود لو أريد للتنظيم الدولي أن يكون حقيقة فعالة .

ومن ثم فقد استقر الرأي لدى واضعي ميثاق الأمم المتحدة أن تكون القاعدة العامة في التصويت هي قاعدة أغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت ، وتكفي الأغلبية المطلقة في الكثير من الحالات ، ويشترط الميثاق في الأحوال الهامة — التي حدد بعضها وترك تحديد بعضها الآخر للجمعية العامة — أغلبية الثلثين .

والواقع أن الأخذ بقاعدة الأغلبية يعتبر تطوراً ضخماً يدرك مغزاه دارسوا العلاقات الدولية إذ أن معناه أن نظرية السيادة المطلقة التقليدية بدأت في الذبول لأن معنى صدور قرار من أغلبية المجتمع الدولي تنقيد به الأقلية في ذلك المجتمع — معنى ذلك بوضوح — أن السيادة الدولية أصبحت مقيدة وليست مطلقة .

وتتعدد الجمعية العامة في دورات عادية في سبتمبر من كل سنة ولكنها تتعقد في دورات استثنائية بناء على طلب مجلس الأمن أو بناء على طلب غالبية أعضاء المنظمة .

ويرتبط انعقاد أول دورة استثنائية وثاني دورة استثنائية للجمعية العامة بمشكلة ما زالت تؤرق العالم العربي تلك هي مشكلة فلسطين .

وقد انعقد الدور الاستثنائي الأول بناء على طلب بريطانيا وموافقة أغلبية الأعضاء في ٢٨ إبريل سنة ١٩٤٧ وذلك لدراسة المشكلة الفلسطينية تمهيدا لنفازها في دورة الانعقاد العادية الثانية. أما الدورة الاستثنائية الثانية فقد انعقدت في ١٦ إبريل سنة ١٩٤٨ بناء على طلب مجلس الأمن حين تبين أن القرار الجائر الخاص بتقسيم فلسطين والصادر في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ لن يستطاع تنفيذه بالوسائل السلمية .

والأصل في اجتماعات الجمعية العامة أن تكون علنية إلا إذا قررت الجمعية نفسها لظروف استثنائية أن تعقد جلسات سرية .

وظائف واختصاصات الجمعية العامة :

الواقع أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر صاحبة الاختصاص العام في شئون الأمم المتحدة وهذا الاختصاص العام يؤسس على

نص المادة العاشرة من الميثاق التى تقول « للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل فى نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه ... » والواقع أن هذا النص الخطير كان هو الأساس الذى اتسعت بناء عليه اختصاصات الجمعية العامة اتساعا تكاد لاتطبيقه نصوص الميثاق نفسها .

وإلى جوار هذه الوظيفة العامة والاختصاص الشامل فإن للجمعية العامة وظائف أخرى محددة وردت فى نصوص الميثاق نوردها فيما يلى :

(١) حفظ السلم والأمن الدولى :

للجمعية مراقبة المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء فرادى أو مجتمعين أو إلى مجلس الأمن نفسه أو إلى الدول ومجلس الأمن معا .

والجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى يرفعها إليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو يرفعها إليها مجلس الأمن نفسه بل إنه لا مانع يمنع أية دولة

ليست عضوا في الأمم المتحدة أن ترفع مسألة من هذه المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولي إلى الجمعية العامة إذا تعهدت هذه الدولة غير العضو بأن تلتزم بالحل السلمي الذي يفرضه الميثاق وتوصى به الهيئة وللجمعية العامة بعد مناقشة هذه المسائل أن تقدم توصيات بصددھا إلى الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معا .

والجمعية العامة أن تلفت نظر مجلس الأمن إلى الأوضاع والأحوال التي قد تعرض السلم والأمن الدولي للخطر .

وقد يقال إن ورود المادة الحادية عشرة التي نصت على الأمور المشار إليها بعد المادة العاشرة التي نصت على الاختصاص العام يعتبر تخصيصا بعد تعميم . ولكن الميثاق حرص في الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشرة أن ينفى هذا المعنى حين قال « لا تحد سلطات الجمعية العامة المبينة في هذه المادة من عموم نص المادة العاشرة » وبذلك بقيت تلك المادة على إطلاقها في النص على الاختصاص الشامل للجمعية العامة .

(ب) فض المنازعات بالطرق السلمية :

من أجل فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية فإن الجمعية العامة أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية أى موقف مهما كان منشؤه تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم أو يكون ذلك الموقف ناشئا عن انتهاك أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

« راجع نص المادة / ١٤ »

(ح) انشاء التعاون الدولي :

لاشبهة أن التعاون الدولي بكافة صورته كان أحد الأهداف الرئيسية من لإنشاء الأمم المتحدة وقد نيط بالجمعية العامة لهذه للنظمة الدولية أن تعمل على إنماء التعاون الدولي فى كافة الميادين وعلى وجه الخصوص فى الميادين الآتية :

١ - التعاون السياسى :

جعلت الجمعية العامة هدف انماء التعاون الدولي فى الميدان السياسى أحد أهدافها الأساسية . وأصدرت فى هذا العدد كثيرا من التوصيات منها توصيتها الهامة رقم ٢٦٨ فى دور الانعقاد

الثالث والخاصة بدعوة مجلس الأمن أن يسلك في المنازعات الدولية التي تعرض عليه سبيلا يهدف إلى تجنب توسيع حدة الخلافات المعروضة . وذلك باختيار أحد أعضاء المجلس في كل حالة ليكون مقررا للنزاع ومحاولا للتوفيق في نفس الوقت .
ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا ما سعت إليه الجمعية العامة من إنشاء لجنة للتوفيق بين أطراف المنازعات الدولية .

وعلى أى حال فإن ما تصدره الجمعية العامة من توصيات في الموضوعات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى وفى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية إنما تهدف فيما تهدف إليه إلى إنماء التعاون السياسى بين أعضاء المنظمة العالمية من غيرشك .

٢ — التعاون فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية :

قضت الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة بأن تنشئ الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد إنماء التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والإغاثة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٣ — تشجيع تقدم القانون الدولي وتدوينه :

والواقع أن تشجيع اضطراد تقدم القانون الدولي وتدوينه من المسائل ذات الأهمية القصوى التي تضطلع بها الجمعية العامة وتبذل من أجلها جهودا مشكورة على اعتبار أن اضطراد تقدم القانون الدولي وإيمان أعضاء المجتمع باحترام قواعده إنما يؤدي إلى إقرار أسس سليمة يقوم عليها السلم الدولي .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية « إنشاء القانون الدولي وتدوينه » أنشأت الجمعية العامة لجنة مشكلة من ممثلي سبع عشرة دولة من بينها الجمهورية العربية المتحدة — مصر آنذاك — وعهدت إليها بحث الوسيلة أو الوسائل الكفيلة بتحقيق اضطراد تقدم القانون الدولي وتدوينه . وقد أوصت هذه اللجنة بإنشاء لجنة أخرى يتم تكوينها لاطل أساس تمثيل دولة معينة وإنما يتم هذا التكوين على أساس اختيار أعضائها من بين كبار فقهاء القانون الدولي في العالم بحيث يكونون ممثلين للحضارات الهامة في العالم وللنظم القانونية الرئيسية فيه .

وقد وافقت الجمعية العامة على إنشاء لجنة القانون الدولي على هذا النحو وما تزال اللجنة منذ أن أنشئت حتى الآن تواصل

جهودها القيمة من أجل تحقيق هذه الغاية « تشجيع التقدم
المضطرد للقانون الدولى وتدوينه » .

(٥) الوصاية البروليتية :

لما كان الميثاق قد عمل على إنهاء نظام الانتداب الذى كان قائماً على عهد عصبة الأمم وأحل محله نظام وصاية دولية يرتبط بالجمعية العامة وبمجلس الوصاية فقد نصت المادة السادسة عشرة من الميثاق على أن تباشر الجمعية العامة الوظائف التى رُممت لها بمقتضى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولى . ويدخل فى ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية بشأن المواقع التى تعتبر أنها مواقع استراتيجية .

ويهدف نظام الوصاية الدولى إلى العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وبما يتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها وطبقاً لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

هذه هى أهم الوظائف الموضوعية للجمعية العامة إلا أن

وظيفة الجمعية العامة فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن والسلم الدولى قد لحقها تطور خطير منذ أن صدر القرار المشهور باسم « قرار الاتحاد من أجل السلام » فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ .

وقد جاء فى هذا القرار الخطير أنه « إذا أخفق مجلس الأمن بسبب عدم توفر الإجماع بين أعضائه الدائمين فى القيام بمسؤولياته الأساسية الخاصة بحفظ الأمن الدولى فى الحالات التى يبدو فيها وقوع تهديد للسلم أو إخلال به أو عمل عدوانى تبحث الجمعية العامة الموضوع فوراً لإصدار التوصيات اللازمة للأعضاء لاتخاذ التدابير الجماعية المناسبة بما فى ذلك حالات الإخلال بالسلم أو العدوان واستخدام القوات المسلحة عند اللزوم للمحافظة على السلم أو إعادته إلى نصابه » .

وقد اتخذ هذا القرار عقب أن فشل مجلس الأمن فى الوصول إلى قرار بالنسبة للمسألة الكورية آنذاك نتيجة استعمال الاتحاد السوفيتى حق الاعتراض « الفيتو » ولم يوافق الاتحاد السوفيتى عندئذ على إعطاء الجمعية العامة هذا الحق الخطير الذى لا يتفق مع نصوص الميثاق والذى ينتزع اختصاص مجلس الأمن فى هذا الشأن . ولكن الاتحاد السوفيتى عندما حدث الاعتداء الثلاثى على مصر وفشل مجلس الأمن فى اتخاذ قرار بشأنه نتيجة استعمال

فرنسا وبريطانيا أحقهما في الاعتراض وافق بدوره على أن تستعمل الجمعية العامة سلطتها التي اكتسبتها بمقتضى قرار الاتحاد من أجل السلام وهكذا يمكن القول أن هذا القرار الحاسم في توسيع سلطات الجمعية العامة قد أصبح مقبولا من المسكرين الكبيرين المتقابلين .

٢ - مجلس الأمن :

إن كانت الجمعية العامة أشبه ما تكون ببرلمان عالمي فإن مجلس الأمن على هذا القياس يعد بمثابة السلطة التنفيذية أى الحكومة لما يناط به من سلطات فعلية ومن الحق في إصدار قرارات تنفذ ولو بالقوة عند الاقتضاء .

ويتألف مجلس الأمن من أحد عشر عضوا من الأمم المتحدة . والأعضاء في مجلس الأمن نومان :

- (أ) أعضاء دائمون هم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة « بريطانيا » وفرنسا والصين .
 - (ب) أعضاء يتجددون كل عامين وتنتخبهم الجمعية العامة وفقاً لمعايير معينة وعدد هؤلاء الأعضاء المنتخبين ستة .
- وقد كان موضوع الدول الدائمة في مجلس الأمن مثارا لآراء

كثيرة وقد كان الدافع لوضع هذا النص في ميثاق الهيئة الدولية
ما للدول الخمس الكبرى من وزن سياسى وطاقت مالية وصناعية
وعسكرية وما قامت به من جهد فى الحرب العالمية الثانية ضد
دول المحور .

ووضع هذه الدول الخمسة الدائمة لا يمكن تغييره إلا بتغيير
الميثاق نفسه ولا يمكن تغيير الميثاق إلا بموافقتها .

أما بالنسبة للدول الست الأخرى فإن الجمعية العامة هى التى
تنتخبها ، وهى تنتخبها وفقاً لمبارين أحدهما معيار مرن غير منضبط
يخضع للأهواء السياسية والآخر معيار أقرب إلى الانضباط
من المعيار الأول .

أما المعيار المرن فهو مساهمة الأعضاء المنتخبين فى حفظ
السلم والأمن الدولى وفى مقاصد الهيئة الأخرى . ولا شبهة
فى مرونة هذا المعيار وإمكان تفسيره تفسيرات تخضع
للأهواء السياسية .

أما المعيار الثانى فهو التوزيع الجغرافى العادل بمعنى أن
تكون أجزاء العالم كلها ممثلة فى المجلس وقد جرى العرف
فى هذا الصدد على أن تختار الجمعية العامة دولتين من الأمريكتين
ودولة من غرب أوروبا وأخرى من أوروبا الشرقية ودولة

من الشرق الأوسط أما الدولة السادسة فإنها عادة تكون
إحدى دول الكومنولث .

والواقع أن عدد أعضاء مجلس الأمن وتحديد عدد عشر
عضواً وتوزيعهم جغرافياً على النحو السابق بيانه لم يعد يتماشى
مع تطور المجتمع الدولي . وإذا كان عدد مجلس الأمن قد تحدد
عندما كانت الهيئة مكونة من خمسين عضواً فقد وصل عدد
أعضاء الهيئة الآن إلى أكثر من ضعف العدد الأصلي وذلك
باستقلال كثير من الدول نتيجة تصفية الاستعمار الغربى وزواله
ومن المنطقي والمعقول بعد ذلك أن يزيد عدد أعضاء الدول
المنتخبة في مجلس الأمن زيادة تؤدي إلى حفظ التوازن في المجلس
المذكور من ناحية وتؤدي إلى صحة تمثيل المجلس لدول العالم
كله من ناحية أخرى .

نظام التصويت :

يجرى نظام التصويت في مجلس الأمن على نحو ينفرد به
هذا المجلس دون سائر فروع المنظمة الأخرى . وقد وضعت
القاعدة لهذا التصويت المادة السابعة والمشارون من الميثاق .

١ — يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد .

٢ — تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة سبعة من أعضائه .

٣ — تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة سبعة من أعضائه يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة .

ومعنى هذا النص أنه في المسائل الموضوعية — وهى المهمة بطبيعة الحال — لا بد وأن يكون القرار الصادر عن المجلس محل اتفاق بين الدول الخمسة الكبرى فإذا عارضت واحدة من هذه الدول فإن القرار لا يصدر حتى ولو وافقت عليه الدول العشرة الأخرى الأعضاء في المجلس .

وقد كانت الحكمة في وضع هذا النص مقبولة نوعاً عندما كانت تلك الدول الخمس عقب الحرب العالمية الثانية متفقة ومتفاهمة ولكن بعد زوال هذا الاتفاق والتفاهم وحلول الشقاق والمنافرة محلها فإن معنى اشتراط هذا الوضع إنما يعنى تعطيل أعمال مجلس الأمن وهذا هو الواقع الذى يشكو منه المجتمع الدولى من الشكوى والذى يحاول أن يبحث له عن حل .

وقد وجد الحل جزئياً في قرار الاتحاد من أجل السلام السابق الإشارة إليه والذي ينتقل اختصاص مجلس الأمن في مسائل المحافظة على السلم الدولي إلى الجمعية العامة عندما يفشل المجلس في اتخاذ قرار معين .

ولكن الواقع أن هذا القرار يخالف لنصوص الميثاق من ناحية ، كذلك فإن الجمعية العامة لا تملك أكثر من إصدار توصيات من ناحية أخرى .

والواقع أن هذا الحق للدول الدائمة والمعروف بحق « الفيتو » يحتاج إلى إعادة الدراسة على ضوء التطورات الراهنة في المجتمع الدولي .

وظائف مجلس الأمن :

تعتبر المادة الرابعة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة هي المادة الأصلية فيما يتعلق بوظائف مجلس الأمن وتقول هذه المادة :

١ — رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً فعالاً يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن

هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات .

٢ — يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

٣ — يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية وأخرى خاصة إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتتخذ فيها .

وإلى جوار هذا النص العام فإن سلطات مجلس الأمن ووظائفه واردة على نحو مفصل في الفصل السادس الذي يتحدث عن حل المنازعات حلاسلياً . وفي الفصل السابع الذي يتحدث عما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان والفصل الثامن الذي يتحدث عن علاقة مجلس الأمن بالتنظيمات الإقليمية والفصل الثاني عشر الذي يتحدث عن نظام الوصاية الدولي واختصاصات مجلس الأمن فيما يتعلق بالمواقع الاستراتيجية .

والواقع أن الدخول في تفاصيل وظائف مجلس الأمن وما تثيره من أبحاث أمر يطول ويخرج عن النطاق المقروض لهذه الدراسة الموجزة ويمكننا أننا قد أشرنا إلى هذه الوظائف

على نحو ما يعطى فكرة عامة تغنى المثقف العام ولا تغنى المثقف المتخصص بطبيعة الحال .

٣ - المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

من الأمور البارزة فى تطور المجتمع الدولى فى الوقت الحاضر الاهتمام بالتعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن كان ذلك الاهتمام قاصرا على النواحي السياسية دون غيرها . ويعكس ميثاق الأمم المتحدة هذا الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية بشكل واضح . وقد جاء فى ديباجة الميثاق :

نحن شعوب الأمم المتحدة .

وقد آلينا على أنفسنا . . . أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسانية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . . . وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح . . . وأن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

ومن أجل تحقيق هذه الغايات تقرر أن يكون المجلس الاقتصادى والاجتماعى هو أحد الفروع الأساسية للمنظمة الدولية

ولأن كان يعمل فى ظل الجمعية العامة . ونجد دستور هذا المجلس
واردا فى نص المادة الخامسة والخمسين من الميثاق التى تقول :
رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضرورىين لقيام
علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى
يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها
تقرير مصيرها تعمل الأمم المتحدة على :

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام
المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى
والاجتماعى .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية
والصحية وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولى فى أمور
الثقافة والتعليم .

(ج) أن يشجع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات
الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين
ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق
والحريات فعلا .

ويتألف المجلس من ثمانية عشر عضوا من أعضاء الأمم
المتحدة — وعلى خلاف مجلس الأمن فليس بين أعضاء المجلس

الاقتصادي والاجتماعي أعضاء دائمين ولما تقوم الجمعية العامة بانتخاب الأعضاء الثانية عشر جميعا . وتقوم الجمعية العامة بانتخاب ستة أعضاء سنويا ليحلوا محل كل ستة يخرجون ولا مانع يمنع من تجديد انتخاب من خرج .

ويكون لكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

وظائف المجلس وسلطاته :

للمجلس وظائف متعددة تدور كلها حول إنماء التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول ومن أجل تحقيق هذه الغاية فإن المجلس يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير وله أن يقدم توصياته في هذه الأمور إلى الجمعية العامة وإلى الدول الأعضاء أيضا وإلى الفروع الثانوية للهيئة والتي تسمى بالوكالات المتخصصة .

والواقع أن المجلس الاجتماعي والاقتصادي يقوم عن طريق العديد من خبرائه بخدمات جليلة في البلاد النامية ويرجى

من هذه الخدمات أن تعمل على رفع المستوى الاجتماعى
فى تلك البلاد .

٤ - مجلس الوصاية :

مجلس الوصاية هو الفرع الرابع من الفروع الأساسية
للنظمة الدولية ووجود هذا المجلس والنص عليه فى الميثاق يمثل
نوما من التطور فى المجتمع الدولى من مقتضاء إخضاع العلاقة بين
الدول المشمولة بالوصاية والدول الوصية عليها لرقابة المجتمع الدولى
بمثلا فى مجلس الوصاية ومن فوقه الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وتشكيل مجلس الوصاية يتم بطريقتين فى وقت واحد : طريقة
تشكيل مجلس الأمن أى بالنص على أعضاء دائمين فيه هم الدول
الخمس الكبرى ثم الدول التى تتولى إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية
ثم عدد آخر من الدول تنتخبه الجمعية العامة بحيث يكون السككيل
النهائى للمجلس فيه عدد من الدول التى لا تدير أقاليم مشمولة
بالوصاية مساويا لعدد الدول التى تدير أقاليم مشمولة بالوصاية
وبهذا يهدف الميثاق إلى إيجاد نوع من التوازن داخل المجلس
المذكور بين الدول الوصية والدول التى ليس لها وصاية على أقاليم
معينة ويفترض فيها الحيدة ومراعاة صالح المجتمع الدولى .

ويطبق نظام الوصاية على الأقاليم الآتية :

(أ) الأقاليم التي كانت مشمولة بالانتداب أيام عهد عصبة الأمم .

(ب) الأقاليم التي اقتطعت من دول المحور بعد الحرب العالمية الثانية .

(ح) الأقاليم التي توضعها تحت الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها .

وظائف المجلس وسلطاته :

مجلس الوصاية شأنه شأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس له استقلال . كامل عن الجمعية العامة وإنما هو يعمل تحت إشرافها وهو يقوم بالوظائف الآتية .

(أ) النظر في التقارير التي ترفعها إليه الدول القائمة على إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية .

(ب) قبول العرائض التي تقدم إليه من المناطق والأقاليم المشمولة بالوصاية وفحصها والتحقيق فيها .

(ح) زيارة الأقاليم المشمولة بالوصاية للتأكد من أن الدول

القائمة بالوصاية تقوم بمهمتها التي ناطها بها الميثاق من الوصول
بتلك الأقاليم إلى مرحلة الاستقلال .

والأمل معقود على مجلس الوصاية وعلى الجمعية العامة
في العمل المستمر على تصفية تلك الأوضاع المفتعلة في المجتمع
الدولى وهى الأوضاع التى فرضتها عصور الاستعمار المظلمة .

• - محكمة العدل الدولية :

محكمة العدل الدولية هى الأداة القضائية الرئيسية للأمم
المتحدة وجميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم فى الهيئة
الدولية يعتبرون أطرافا فى النظام الأساسى لمحكمة العدل
الدولية الذى هو جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة نفسه .

وتتألف محكمة العدل الدولية من خمسة عشر قاضيا يفترض
فيهم أنهم أعلا الكفايات الدولية ولا يجوز أن يكون بين قضاة
المحكمة قاضيان من بلد واحد .

وقضاة المحكمة مستقلون عن حكوماتهم وينتخبون
لكفائتهم الشخصية ويجب أن يراعى فى التشكيل النهائى للمحكمة
مع ذلك أن تمثل المدينيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية

في العالم . ولا يجوز لغير الدول أن يكونوا أطرافاً في الدواوى
التي ترفع لمحكمة العدل الدولية فلا يجوز للأفراد أن يرفعوا
قضاياهم أمام هذه المحكمة — ولو كانت تلك القضايا موجهة
إلى دول معينة .

كذلك فإن درجة التطور الحالية في المجتمع الدولي قضت
بان يكون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أمر اختياري
فلا تجبر دولة على قبول ولاية هذه المحكمة إلا إذا ارتضت
هى هذه الولاية الجبرية سلفاً .

والواقع أن ارتضاء الولاية الجبرية للمحكمة في الظروف
العادية يمثل نوماً من الإيمان بالقانون والعدل في المجتمع الدولي .
وقد أعلنت الجمهورية العربية المتحدة أنها تقبل الاختصاص
الإجبارى لمحكمة العدل الدولية في المسائل المتعلقة بقناة السويس
وذلك بالنسبة للدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية دون غيرها .
وإلى جوار الوظيفة القضائية للمحكمة فإن المحكمة لها الحق
في أن تعطى فتاوى للجمعية العامة ولفروع هيئة الأمم الأخرى
وللوكالات المتخصصة .

وبما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الدكتور عبد الحميد
بدوى هو أحد قضاة محكمة العدل الدولية وقد تجددت

عضويته في المحكمة منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ حتى الآن وهو شرف كبير من غير شك وتقدير يستحقه سيادته عن جدارة واقتدار .

٦ — الأمانة العامة :

الواقع أن الأمانة العامة وإن كانت بنص الميثاق فرع من الفروع الرئيسية للهيئة إلا أنها تقوم على خدمة فروع الهيئة جميعا وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام ومساعديه وسائر موظفي الأمانة .



هذه هي هيئة الأمم المتحدة التي تعد أحدث صورة من صور التنظيم الدولي وأعلى مرحلة من مراحل تطور المجتمع الدولي . والذي لا شك فيه أن الأمم المتحدة حاولت أن تخدم قضية السلام الدولي بأقصى طاقاتها التي سمحت لها بها الظروف الدولية وما زال الأمل معقودا على المنظمة العالمية الكبرى في أن تستمر في هذه الجهود وأن تجنب العالم ويلات حرب ماحقة .



خاتمة

هو موضوع تطور المجتمع الدولي سرنا معه بإيجاز هنا قدر المستطاع من الأزمنة السحيقة إلى عصرنا الحالى عصر التنظيم الدولي ؛ ولما كانت هيئة الأمم المتحدة هى أحدث وأضخم صورة من صور التنظيم الدولي فقد أفردنا لها فصلاً خاصاً .

ولما الآن وقد فرغنا من دراسة الماضى نبيح لأنفسنا أن نلقى نظرة على المستقبل القريب والبعيد .
نظرة تعتمد على الماضى ويحدوها الأمل والرجاء فى مستقبل الإنسانية .

إن المجتمع الدولي الذى بدأ ضيقاً ثم بدأت أبوابه تتفرج شيئاً فشيئاً أصبح الآن مجتمعاً مفتوحاً غير مغلق وأصبح من غير الممكن أن يوصد بابه أمام أية دولة من دول هذا العالم الفسيح .
ولا شبهة أن نهاية الاستعمار قرينة وأن الدول التى ستنتخلص من الاستعمار قريباً ستصبح بدورها أعضاء فى مجتمع الدول

يظلها القانون الدولي بظله كما يظل غيرها من أعضاء هذا المجتمع،
وسيحمل هذا الوضع في ذاته توسعا في نطاق المجتمع الدولي .
ولاشك أن اضطراد التقدم في العلم الحديث وما سيرتبط
به من تقدم فني في أسباب المواصلات بين أرجاء هذا العالم
الفسيح الصغير في آن واحد سيزيد من أسباب التقارب بين الدول
وسيزيل شيئا فشيئا أسباب النفرة والحلاف .

والذي لا جدال فيه أن المجتمع الدولي في المستقبل لن يشاهد
تلك الهوة الفسيحة بين دول بلغت من التقدم أقصاه ودول
مازال التخلف البشع ينسب فيها أظافره، وزوال الهوة بين الدول
المتقدمة والدول المتخلفة سيؤدي إلى زيادة التقارب وزيادة
الارتباط في المجتمع الدولي . كذلك فالذي يدل عليه تطور
المجتمع الدولي أن هذا المجتمع بدأ أخيراً ينفر من منطق
التجزئة والتفكك وبدأ يتجه نحو منطق الدول الكبيرة
التي تنعم في داخلها الوحدات الصغيرة المتقاربة .

إن الدول الصغيرة أصبحت الآن نشازاً في المجتمع الدولي .
وأكاد أرى صورة المجتمع الدولي قريباً وقد ظهرت فيه
الدولة العربية الكبرى وظهرت فيه الولايات المتحدة الأوربية

وتقاربت إلى حد الاتحاد دول كثيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

أكاد أرى هذه الصورة رأى العين قبل مرور السبعينات من القرن الذى نعيش فيه .

ثم بعد ذلك هل نذهب مع الحالمين إلى المدى الذى تقول فيه إن المستقبل البعيد سيحمل للعالم صورة الحكومة الواحدة على نحو أو على آخر من أنحاء التنظيم الداخلى داخل تلك الدولة العالمية ؟

إنه أمل ليس بالمستحيل التحقيق وإن كان ييقن بعيد التحقيق . إن فكرة الدولة التى استقرت وتبلورت منذ القرن الخامس عشر الميلادى بدأت الآن — فى القرن العشرين — تهتز على الأقل من الناحية النظرية ، وإن طبيعة الأمور وطبيعة التطور تقضيان بأن فكرة السيادة المطلقة للدولة لا بد وأن تحل محلها السيادة الخاضعة للقانون .

فإن تحقق ذلك — وهو لا بد متحقق يوما ما — فإن الخطوة التالية لا بد وأن تكون ضمور فكرة الدولة بوضعها الحالى، وإن من شأن التشابك القائم الآن بين أجزاء العالم كله أن يزيد أسباب التباين وأن يزيد أسباب التقارب ويترتب على

ذلك كله أن تظهر في العالم وحدات كبيرة وأن تزول من صورة العالم تلك الوحدات الكثيرة التي يقوم كثير منها على أساس تقسيمات مفتعلة ستزول بزوال مبرر وجودها كما سبق أن قلنا . وبعد ذلك — وفي الأمد الطويل — قد نصبح في مواجهة الدولة العالمية والحكومة العالمية .

ولكنه حلم وأمل بعيد من غير شك .
أما الذي لاشك فيه فهو أن المستقبل سيحمل تطورا ضخما في فكرة التنظيم العالمي .

كانت عصبة الأمم تحمل بذور العالمية ولكنها لم تكن كذلك وإن ادعاء البعض وحاولت هيئة الأمم المتحدة أن تجعل البذور العالمية صالحة للحياة والنماء ولاشك أن الهيئة الجديدة أوسع في نطاقها من العصبة القديمة ولاشك أنها تمس حياة ملايين وملايين من البشر أكثر مما كانت تمسهم العصبة — ولا شك أيضا — حسب ما تدل عليه الأرقام — أن عدد الدول الأعضاء فيها الآن يبلغ ما يقرب من ضعف عدد الأعضاء في العصبة في آخر تطوراتها .

التنظيم الدولي يتجه إذن نحو العالمية : هذا ما يقول به الواقع المعوس وسيبلغ هذا الاتجاه غايته يوما ما .

وقد يبلغ هذا الاتجاه هذه الغاية بعد هزة عنيفة تصيب كيان المجتمع الدولي القائم فقد تعودنا أن التطورات الخطيرة في الحياة الدولية وفي القواعد الدولية بالتالى لا تحدث إلا نتيجة هزات عنيفة، ولكن الاتجاه نحو العالمية على أى حال بالغ فائته يوما ما. وعندما يوجد مثل ذلك التنظيم العالمى وعندما تحكم ذلك التنظيم قواعد موضوعية تخفى منها ظاهرتا التناقض اللتان أشرت إليهما وأنا بصدد الكلام عن السيادة والتنظيم الدولى ، عندما يتحقق ذلك فإننا سنكون قرييين جد قرييين من الأمل البعيد. ولكن متى سنكون قرييين ... علم ذلك عند رب التطور وموجهه نحو الخير للإنسانية كلها يقيين .

والحمد لله رب العالمين

دكتور يحيى الجمل

القاهرة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٤

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها :

- ١ — الثقافة العربية اسبق من
ثقافة اليونان والمبرين } للأستاذ عباس محمود العقاد
- ٢ — الاشتراكية والشيوعية ... للأستاذ علي ادم
- ٣ — الظاهر بيبرس في النعص الشعي للدكتور عبد الحميد يونس
- ٤ — قصة التطور للدكتور أنور عبد العليم
- ٥ — طب وسحر للدكتور بول غليونجي
- ٦ — فجر القصة للأستاذ يحيى حق
- ٧ — الفرق الفنان للدكتور زكي نجيب محمود
- ٨ — رمضان للأستاذ حسن عبد الوهاب
- ٩ — أعلام الصحابة للأستاذ محمد خالد
- ١٠ — الشرق والإسلام للأستاذ عبد الرحمن صدق

- ١١ — المربخ ... } للدكتور جمال الدين الفندى
والدكتور محمود خيرى
- ١٢ — فن الشعر ... للدكتور محمد مندور
- ١٣ — الاقتصاد السياسى ... للأستاذ أحمد محمد عبد الحالى
- ١٤ — الصحافة المصرية ... للدكتور عبد اللطيف حمزة
- ١٥ — التخطيط القومى ... للدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن
- ١٦ — اتحادنا فلسفة خلفية ... للدكتور ثروت عكاشة
- ١٧ — اشتراكية بلدنا ... للأستاذ عبد المنعم الصاوى
- ١٨ — طريق القد ... للأستاذ حسن عباس زكى
- ١٩ — التشريع الإسلامى واثره } للدكتور محمد يوسف موسى
فى الفقه العربى
- ٢٠ — العبقرية فى الفن ... للدكتور مصطفى سويف
- ٢١ — قصة الأرض فى إقليم مصر ... للأستاذ محمد صبيح
- ٢٢ — قصة الذرة ... للدكتور إسماعيل بسيونى هزاع
- ٢٣ — صلاح الدين الأيوبي بين } للدكتور احمد احمد بدوى
شعراء عصره وكتابه
- ٢٤ — الحب الإلهى فى التصوف الإسلامى ... للدكتور محمد مصطفى حلمى
- ٢٥ — تاريخ الفلك عند العرب ... للدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ٢٦ — صراع البترول فى العالم العربى ... للدكتور احمد سويلم العربى
- ٢٧ — القومية العربية ... للدكتور احمد فؤاد الأهوانى
- ٢٨ — القانون والحياة ... للدكتور عبد الفتاح عبدالباقى

- ٢٩ — قضية كينيا للدكتور عبد العزيز كامل
- ٣٠ — الثورة العراقية الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣١ — فنون التصوير المعاصر للأستاذ محمد صدق الجياخنجي
- ٣٢ — الرسول في بيته للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٣٣ — أعلام الصحابة « المجاهدون » للأستاذ محمد خالد
- ٣٤ — الفنون الشعبية للأستاذ رشدي صالح
- ٣٥ — اختناقون للدكتور عبد المنعم أبو بكر
- ٣٦ — الذرة في خدمة الزراعة للدكتور محمود يوسف الشواربي
- ٣٧ — الفضاء الكوني للدكتور جمال الدين الفندي
- ٣٨ — طاغور شاعر الحب والسلام للدكتور شكري محمد عياد
- ٣٩ — قضية الجلاء عن مصر للدكتور عبد العزيز رفاعي
- ٤٠ — الحضرات وقيمتها الفدائية والطبية للدكتور عز الدين فراج
- ٤١ — العدالة الاجتماعية للمستشار عبد الرحمن نصير
- ٤٢ — السينما والمجتمع للأستاذ محمد حلمي سليمان
- ٤٣ — العرب والحضارة الأوربية للأستاذ محمد مفيد الشوباشي
- ٤٤ — الأسرة في المجتمع المصري القديم للدكتور عبد العزيز صالح
- ٤٥ — صراع على أرض الميعاد للأستاذ محمد عطا
- ٤٦ — رواد الوعي الإنساني للدكتور عثمان أمين
- ٤٧ — من الذرة إلى الطاقة للدكتور جمال نوح
- ٤٨ — أضواء على قاع البحر للدكتور أنور عبد العظيم

- ٤٩ — الأزياء الشعبية للاستاذ سعد الخادم
- ٥٠ — حركات التسلسل ضد القومية العربية للدكتور إبراهيم أحمد العدوي
- ٥١ — الفلك والحياة ... } للدكتور عبد الحميد صراحة
والدكتور عدلى سلامة
- ٥٢ — نظرات في أدبنا المعاصر ... للدكتور زكى المحاسنى
- ٥٣ — النيل الخالد للدكتور محمد محمود الصياد
- ٥٤ — قصة التفسير للاستاذ أحمد الرباوى
- ٥٥ — القرآن وهلم النفس ... للاستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٥٦ — جامع السلطان حسن وما حوله للاستاذ حسن عبد الوهاب
- ٥٧ — الأسرة في المجتمع العربى بين } للأستاذ محمد عبد الفتاح الشهاوى
الشريعة الإسلامية والقانون
- ٥٨ — بلاد النوبة للدكتور عبد المنعم أبو بكر
- ٥٩ — غزو الفضاء للدكتور محمد جمال الدين الفندى
- ٦٠ — الشعر الشعبى العربى للدكتور حسين نصار
- ٦١ — التصوير الإسلامى ومدارسه للدكتور جمال محمد محرز
- ٦٢ — الميكروبات والحياة للدكتور عبد المحسن صالح
- ٦٣ — عالم الأفلاك للدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ٦٤ — انتصار مصر في رشيد للدكتور عبد العزيز وفاهى
- ٦٥ — الثورة الاشتراكية } للأستاذ أحمد بهاء الدين
« قضايا ومناقشات »
- ٦٦ — الميثاق الوطنى قضايا ومناقشات الأستاذ لطفي الخولى
- ٦٧ — عالم الطير في مصر للأستاذ أحمد محمد عبد الخالق
- ٦٨ — قصة كوكب للدكتور محمد يوسف موسى

- ٦٩ — الفلسفة الإسلامية للدكتور احمد فؤاد الأهواني
- ٧٠ — القاهرة القديمة وأحيائها للدكتورة سعاد ماهر
- ٧١ — الحكم والأمثال والنصائح } للأستاذ محرم كمال
عند المصريين القدماء
- ٧٢ — قرطبة في التاريخ الإسلامى } للأستاذ محمد محمد صبيح
والدكتور جودة هلال
- ٧٣ — الوطن في الأدب العربى للأستاذ إبراهيم الإييارى
- ٧٤ — فلسفة الجمال للدكتورة أميرة حلمى مطر
- ٧٥ — البحر الأحمر والاستثمار للدكتور جلال يحيى
- ٧٦ — دورات الحياة للدكتور عبد المحسن صالح
- ٧٧ — الإسلام والمسلمون } للدكتور محمد يوسف الشواربى
في القارة الأمريكية
- ٧٨ — الصحافة والمجتمع للدكتور عبد اللطيف حزة
- ٧٩ — الوراثة للدكتور عبد الحافظ حلمى
- ٨٠ — الفن الإسلامى في العصر الأيوبي للدكتور محمد عبدالعزيز مرزوق
- ٨١ — ساعات حرجة في حياة الرسول للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٨٢ — صور من الحياة للدكتور مصطفى عبد العزيز
- ٨٣ — حياض فلسفى للدكتور يحيى هويدى
- ٨٤ — سلوك الحيوان للدكتور احمد حماد الحسينى
- ٨٥ — أيام في الإسلام للأستاذ احمد الشرباصى
- ٨٦ — تمثيل الصحارى للدكتور عز الدين فراج
- ٨٧ — سكان الكواكب للدكتور إمام إبراهيم احمد
- ٨٨ — العرب والتتار للدكتور إبراهيم احمد المدوى
- ٨٩ — قصة المعادن الثمينة للدكتور انور عبد الواحد

- ٩٠ — اضاء على المجتمع العربي ... للدكتور صلاح الدين عبد الوهاب
- ٩١ — قصر الحمراء للدكتور محمد عبد العزيز مرزوق
- ٩٢ — الصراع الأدبي بين العرب والمسلمين ... للدكتور محمد نبيه حجاب
- ٩٣ — حرب الإنسان ضد الجوع }
وسوء التفدية ... } للدكتور محمد عبد الله العربي
- ٩٤ — ثروتنا المعدنية للدكتور محمد فهم
- ٩٥ — تصويرنا الشعبي خلال العصور للأستاذ سعد الحاد
- ٩٦ — منشآتنا المائية عبر التاريخ للأستاذ عبد الرحمن عبد التواب
- ٩٧ — الشمس والحياة للدكتور محمود خيرى على
- ٩٨ — الفنون والقومية العربية ... للأستاذ محمد صدق الجباخنى
- ٩٩ — أعلام ناثرة للأستاذ حسن الشيخ
- ١٠٠ — قصة الحياة ونشأتها على الأرض للدكتور انور عبد العليم
- ١٠١ — اضاء على السير الشعبية ... للأستاذ فاروق خورشيد
- ١٠٢ — طبائع النحل للدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١٠٣ — النقاد العربية «ماضيها وحاضرها» للدكتور عبد الرحمن فهمى
- ١٠٤ — جوائز الأدب العالمية }
«مثل من جائزة نوبل» } للأستاذ عباس محمود العقاد
- ١٠٥ — الغذاء فيه الداء وفيه الدواء للأستاذ حسن عبد السلام
- ١٠٦ — القصة العربية القديمة للأستاذ محمد مفيد الشوباشى
- ١٠٧ — القنبلة النافعة للدكتور محمد فتحى عبد الوهاب
- ١٠٨ — الأحجار الكريمة فى الفن والتاريخ للدكتور عبد الرحمن زكى
- ١٠٩ — الغلاف الهوائى للدكتور محمد جمال الدين الفندى

- ١١٠ — الأدب والحياة في المجتمع { للدكتور ماهر حسن فهمي
المصرى المعاصر
- ١١١ — ألوان من الفن الشعبي ... للأستاذ محمد فهمي عبد اللطيف
- ١١٢ — الفطريات والحياة للدكتور عبد المحسن صالح
- ١١٣ — السد العالي « التنمية { للدكتور يوسف أبو الحجاج
الاقتصادية »
- ١١٤ — الشعر بين الجمود والتطور ... للأستاذ عوض الوكيل
- ١١٥ — التفرقة العنصرية للدكتور أحمد سويلم العمري
- ١١٦ — صراع مع الميكروب للدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١١٧ — الإصلاح الزراعى والميثاق ... للأستاذ محمد عبد المجيد مرعى
- ١١٨ — أضواء جديدة على الحروب الصليبية للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١١٩ — الأمم المتحدة وممارسة نظامها للدكتور سليمان محمود سليمان
- ١٢٠ — اسرار المخالقات المضيئة للدكتور عبد المحسن صالح
- ١٢١ — التاريخ والسير للدكتور حسين فوزى النجار
- ١٢٢ — تطور المجتمع الدولى للدكتور يحيى الجمل

الثن قرشان

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة
- تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة تحوي جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة ومتخصصين وبقرشين لكل كتاب
- تصدر مرتين كل شهر في أوله وفي منتصفه

الكتاب القادم

الاستعمار والتحرير

في العالم العربي

للمكنور، جمال محمد

١٥ ديسمبر ١٩٦٤



0522945

مطابع دار

المن ٢